المنظمة الدولية للهجرة

التقرير السنوي للعام 2014

الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا

إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير هيَ آراء الكُتّاب، ولا تعكس بالضرورة رؤى المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM). كما أنّ التّسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا يُقصَد بها التعبير عن أيّ رأي على الإطلاق من جانب المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلّق بالوضع القانوني لسلطات هذه الأماكن أو حدودها أو تخومها.

إن المنظمة الدوليّة للهجرة ملتزمة بالمبدأ القائل أن الهجرة الإنسانيّة والمنتظِمة مفيدة لكل من المهاجرين والمجتمع. والمنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM)، على اعتبارها منظّمة حكوميّة دوليّة، تعمل مع شركائها في المجتمع الدولي على المساعدة في مواجهة التحديات العمليّاتيّة التي تواجه الهجرة وعلى تحسين الفهم لقضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الهجرة وأيضا تعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان ورفاه المهاجرين.

إصدار المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
17 شارع الموريون (Route des Morillons)
صندوق البريد: 17
1211 جينيف 19
سويسرا
هاتف: 0041.22.7179111
فاكس: 0041.22.7986150
عنوان البريد الإلكترونيّ: hq@iom.int
عنوان الموقع الإلكتروني: www.iom.int

جميع الحقوق محفوظة © المنظّمة الدولية للهجرة 2015

جميع الحقوق محفوظة. يمنع منعًا باتًّا استنساخ هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة سواء كانت هذه الوسيلة إلكترونيّة أو ميكانيكيّة أو من خلال النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن خطيٍّ مسبقٍ من النّاشر.

15_42

الفهرست

مُراجعةُ عامٍ كاملٍ – الهجرة في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2014 2

لمحة عن المُنظّمة الدوليّة للهجرة 4

1. الاستجابة لأزمات الهجرة وتقديمُ الحلولِ المُستدامة 6

2. مُعالجة الهجرة المُعقّدة غير النّظاميّة وصون حقوق المُهاجرين 14

3. تعزيز الهجرة الآمنة والنّظاميّة والحَوْكَمَة المُتّسقة للهجرة 22

4. الرّبط بين الهجرة والتّنمية البشريّة 30

5. الأبحاث والمنشورات: أبرز ما حمله العام 2014 39

الإحصائيّات الرّئيسيّة لأنشطة المنظّمة الدوليّة للهجرة في منطقة
لشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2014 43

صورة الغلاف لاجئات سوريّات شابات يؤدينَ رقصة فلكلوريّة في اليوم الدّوليّ للمرأة، في مخيّم باصرما، العراق.

الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا

التّقرير السّنوي للعام 2014

International Organization for Migration (IOM)
المُنظّمة الدوليّة للهجرة

مُراجعةُ عامٍ كاملٍ – الهجرة في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2014

لقد أصبحت القوارب التّائهة في عرض البحر الأبيض المُتوسّط، والمليئة بالمُهاجرين، تُجسّدُ دينميّات الهجرة المُعقّدة التي تُميّز منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2014. وقد وصل إلى الشّواطئ الإيطاليّة ما يزيدُ عن 170 ألف مُهاجرٍ على امتداد العام 2014[1]، أي ما يعادل أربعة أضعاف عدد الواصلين في العام 2013. ويُقدّر بأنّ قرابة ربع هؤلاء المُهاجرين الواصلين إلى الشّواطئ الإيطاليّة هم من السّوريّين، ويليهم مُباشرة بالعدد الإرتيريّون، بيدَ أنّ المُهاجرين الواصلين هؤلاء يأتون من مُختلف أجزاء المنطقة، بما في ذلك مصر والأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة، فضلًا عن بلدان جنوب الصّحراء الإفريقيّة وخارجها. كما وشهد العام 2014 كذلك تزايدًا كبيرًا في أعداد القُصّر الذين يُهاجرون بمُفردهم. ولقي قرابة 3500 مُهاجرٍ على الأقلّ حتفهم في القوارب المُتحطّمة، الأمر الذي جعل من البحر الأبيض المُتوسّط الحدود الأكثر دمويّة في العالم.[2]

يجسّدُ هؤلاء الرّجال والنّساء والأطفال الذين يلجؤون إلى القوارب العابرة للمتوسّط هذه، مدى شدّة الصّراعات والأزمات وعدم الاستقرار السّياسيّ ولا الاقتصاديّ التي تعصفُ بالمنطقة والمناطق المُجاورة. فالحرب في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، التي بلغت عامها الرّابع، لاتزالُ مُستمرّة ودون هوادةٍ، مع تواصل العواقب الإنسانيّة الوخيمة المترتّبة عليها؛ فقد وصل عددُ الأشخاص النّازحين داخليًّا إلى ما يزيد عن 7.6 مليون شخص، وذلك في أواخر العام 2014، في حين وصل عدد السّوريّين الذين غادروا البلاد إلى ما يزيد عن 3.7 مليون شخص، لجأ أغلبهم إلى لبنان والأردن وتركيا[3] . وبالإضافة إلى ذلك، واصل غير السّوريّين من المُقيمين في سوريا مُغادرتهم للبلاد، وخاصّة المواطنون اللّبنانيّون الذين عانوا في محاولتهم الاندماج مجدّدًا في بلدهم المُثقلة أصلًا بالكثير من الأعباء. وممّا زاد صعوبة ومدى تعقيد الأوضاع في منطقة بلاد الشّام، كان تفشّي العنف في العراق مع التقدّم الذي حقّقه تنظيم «الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام»، الأمر الذي أدّى إلى نزوح المزيد من النّاس ووصل عددهم إلى مليوني شخص داخل العراق في نهاية العام 2014[4].

1 - وفقًا للإحصاءات التي جمعتها الحكومة الإيطاليّة، وزارة الدّاخليّة؛ انظر مذكّرة البيان الصّحفيّ للمُنظّمة الدوليّة للهجرة، في 16 كانون الثّاني، يناير، 2015. الرّابط أدناه؛
http://www.iom.int/news/migrant-arrivals-sea-italy-top-170000-2014

2 - المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014، «الرحلات القاتلة، تتبع الأرواح المفقودة أثناء الهجرة»

3 - http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php (حصل عليه في 20 كانون الثّاني، يناير، 2015)

4 - وفقًا لمصفوفة تتبّع النّزوح الخاصّة بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة؛ تقرير الحالة الخاصّ بمكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العراق رقم 12 (7 كانون الأوّل، ديسمبر، 2014)

لقد تواصل النّزوح الدّاخليّ وعودة الأشخاص النّازحين داخليًّا بشكلٍ متوازٍ في السّودان، التي نالها أيضًا قسطٌ من تداعيات الصّراعات في البلدان المجاورة لها؛ فقد هرب المُهاجرون السّودانيّون بسبب أعمال الاقتتال في كلّ من جمهوريّة إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والجمهوريّة العربيّة السّوريّة، في حين أنّه بحلول نهاية العام 2014، كان قرابة 120 ألف جنوب سودانيٍّ قد عبروا الحدود إلى السّودان[5]. وفي الوقت ذاته، كان وضع الهجرة في اليمن مكوّنًا من عمليّات النّزوح الدّاخليّ والعائدين اليمنيّين من المملكة العربيّة السّعوديّة، الذين وصل عددهم إلى قرابة 500 ألف يمنيّ في نهاية العام 2014،[6] فضلًا عن المُهاجرين القادمين من القرن الإفريقيّ؛ وكان عددُ القادمين من القرن الإفريقيّ، وتحديدًا من الإثيوبيّين والصّوماليّين المُتّجهين نحو المملكة العربيّة السّعوديّة وغيرها من دول الخليج الأخرى، قرابة 91 ألف شخص، ليشكّلوا زيادة وصلت إلى 40% بالمُقارنة مع العام 2013. ولقي ما لا يقلّ عن 250 مُهاجرًا حتفهم في خليج عدن[7].

وفي نفس الصّدد، شهدت ليبيا، التي لم تستعد الاستقرار والهدوء منذ اندلاع الصّراعات في العام 2011، تجدّدًا في أعمال العنف وتفكّكًا للسّلطة السّياسيّة. وعلى الرّغم من أنّ هذه الأوضاع الجديدة والعواقب المترتّبة عليها لا يُمكن مُقارنتها من حيث الحجم بتلك التي وقعت في العام 2011، إلّا أنّ تقديرات المُنظّمة الدوليّة للهجرة تشير إلى أنّه بحلول نهاية العام 2014، بقي ما يزيد عن 150 ألفَ مُهاجرٍ عالقينَ في ليبيا، كان أغلبهم ضعيفو الحال[8] للغاية. كما وقد سهّل انعدام الأمان في ليبيا من عمل مُهرّبي البشر والمُتجرين بهم، الأمر الذي يبدو واضحًا من أن أغلب القوارب التي تحاول عبور البحر الأبيض المُتوسّط يُقال بأنّها غادرت من السّواحل اللّيبيّة. هذا كما وشهدت كلٌّ من تونس والمغرب أيضًا تدفّقات الهجرة المُختلطة غير النّظاميّة، سواءً أكانت من اللّيبيّين أو الأجانب الهاربين من الجارة ليبيا، وذلك عبر عمليّات إنقاذ القوارب المنطلقة من الشّواطئ اللّيبيّة، أو عبر الاستجابة للآلاف من المُهاجرين العالقين في شمال المغرب أثناء مُحاولتهم الوصول إلى الجيوب الإسبانيّة

.ومع كلّ ذلك، لا يُمكن تفسير الهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال الأزمات وحدها؛ فهناك العديدُ من المُسبّبات التي من بينها الطلب على اليد العاملة والبحث عن فرص وسبل كسب العيش والعمل والفرص الأخرى، والتي أيضًا كانت دوافعًا للتّنقّلات النّظاميّة وغير النّظاميّة من المنطقة وعبرها وإليها. كما وقد شهدت بعض البلدان اتّباعًا لسياساتِ هجرة جديدة، وكانت المملكة المغربيّة من بين هذه البلدان، حيث قامت المملكة إطلاق حملة غير مسبوقة من الإصلاحات وحملة تسوية أوضاعٍ للمُهاجرين طالت لسنةٍ كاملةٍ تمّت فيها تسوية أوضاع ما يزيدُ عن 17 ألفَ مُهاجرٍ موجودين في البلد[9]، ليحصلوا على إقاماتٍ (وذلك من بين 27 ألفَ طلبٍ).

5 - تقرير الحالة للمُنظّمة الدوليّة للهجرة: الاستجابة الإقليميّة للأزمة في جنوب السّودان (4 كانون الثّاني، يناير، 2015) والملخّص الإنسانيّ للوضع في السّودان الخاصّ بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014؛ http://www.iom.int/cms/sudan

6 - لقطة للمُهاجرين اليمنيّين، المُنظّمة الدوليّة للهجرة في اليمن (تمّ تحديثه في تشرين الثّاني، نوفمبر، 2014) الرّقم لعام 2014 فقط.

7 - خارطة خاصّة بالأمانة الإقليميّة للهجرة المختلطة (كانون الثّاني، يناير، 2015)؛ مذكّرة بيان صحفيّ للمنظّمة الدوليّة للهجرة (14 تشرين الثّاني، نوفمبر، 2014).

8 - تقرير الحالة لمكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة في ليبيا (8 كانون الثّاني، يناير، 2015).

9 - تقرير مركز سياسات الهجرة: الاستجابة الإقليميّة للأزمة في جنوب السّودان (4 كانون الثّاني، يناير، 2015) والملخّص الإنسانيّ للأوضاع في السّودان في العام 2014، المُنظّمة الدوليّة للهجرة.

لمحة عن المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM)

إنّ المنظمة الدوليّة للهجرة هي منظمة بين-حكوميّة تمّ تأسيسُها في العام 1951، وهي المُنظّمة الرّئيسة في مجال الهجرة على مُستوى العالم؛ وهي مُلتزمة بمبدأ أنّ الهجرة الإنسانيّة والمُنَظّمة هي هجرةٌ مُفيدةٌ للجميع؛ للمُهاجرين والمُجتمعات على حدّ سواء. وتعملُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة مع شركائها في المُجتمع الدوليّ للمُساعدة في مواجهة التّحدّيات العمليّاتيّة المُتنامية التي تفرضها الهجرة ولتحسين الفهم بقضايا الهجرة وتشجيع التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة عبر الهجرة وصون الأوضاع الكريمة وحقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين. كما ويعترفُ دستور المنظمة الدولية للهجرة اعترافًا صريحًا بالعلاقة بين الهجرة والتنمية الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بالإضافة إلى حق الأشخاص بحريّة بالتنقّل.

أمّا على مُستوى العالم، فإنّ لدى المُنظمة الدولية للهجرة عددٌ من الدّول الأعضاء وقدره 157 دولة، و10 دول تشغل صفة مراقب؛ ذلك فضلًا عن أنّ لديها قرابة 9000 موظّف يعملون في أكثر من 2300 مشروع، في أكثر من 480 مكتبًا. وللمُنظّمة مكاتبٌ في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا موجودة في كلّ من البلدان التّالية: الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسّودان والجمهوريّة العربيّة السّوريّة وتونس واليمن. ويقعُ المكتبُ الإقليميّ للمنظّمة الدوليّة للهجرة الخاصّ بمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، في العاصمة المصريّة القاهرة.

موظّفون في المكتب القُطريّ للمنظّمة الدوليّة للهجرة في اليمن يحتفلون باليوم الدولي للمهاجرين عبرَ المُشاركة في الحملة على مواقع التّواصل الاجتماعيّ بالهاشتاغ التّالي: «#الهجرة-تعني:» أو بالإنكليزيّة: #MigrationMeans.جميع الحقوق محفوظة © للمنظّمة الدوليّة للهجرة 2014

بالنّسبة لهذا الولد، الهجرة تعني السّفر. جميع الحقوق محفوظة © المُنظمة الدوليّة للهجرة 2014

وتقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتنفيذ طيفٍ واسع من برامجها في كافّة أرجاء المنطقة، بما في ذلك برامج التنقّل وإعادة التّوطين والجاهزيّة والاستجابة لحالات الطّوارئ ومرحلة الانتقال والتّعافي بعد انتهاء الأزمات وصحّة الهجرة وهجرة اليد العاملة و الهجرة والتّنمية ومُكافحة الإتجار بالبشر ومُساعدة المُهاجرين، بما في ذلك المُساعدة على العودة الطوعيّة وإعادة الإدماج للمُهاجرين العالقين والذين انقطعت بهم السّبل، وإدارة الحدود والهجرة وأبحاث وسياسات الهجرة.

أهدافُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا هي:

• تعزيز القدرات والمعارف والحوارات المُتعلّقة بالهجرة وإدارة الهجرة وصناعة السّياسات المُتعلّقة بالهجرة بين الدّول والمجتمع والجهات المعنيّة وذات الصّلة في المنطقة؛

• المُساهمة في جعل الهجرة آمنة ومحميّة ونظاميّة، وذلك مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين وبقصد تحسين النّتائج التّنمويّة للتّنمية للمُهاجرين والمُجتمعات في بلدان الأصل وبلدان المقصد؛

• تحسينُ الجاهزيّة والاستجابات المُصمّمة للأبعاد المُتعلّقة بالهجرة في حالات الأزمات، وذلك مع التّركيز على المجموعات السّكانيّة المُتنقّلة وضعيفة الحال والمُجتمعات المُتضرّرة.

1. الاستجابة لأزمات الهجرة وتقديمُ الحلولِ المُستدامة

إنّ الأزمات السّياسيّة الحادّة وطويلة الأمد، بالإضافة إلى الكوارث الطّبيعيّة والتّدهور البيئيّ، هي الدّوافعُ الرّئيسيّة للهجرة القسريّة من وإلى وضمن منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد أدّت هذه الأزمات بشكلٍ مُتزايدٍ إلى الهجرة غير النّظاميّة المحفوفة بالمخاطر، كما تبيّن، مثلًا، من تدفّقات الهجرة المُعقّدة عبر البحر الأبيض المُتوسّط في العام 2014.

وبحلول نهاية العام 2014، نزح قرابة 7.6 مليون شخص سوريّ داخليًّا، ضمن حدود الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، في حين سجّل ما يزيد عن 3.7 مليون سوريّ طلبًا للحماية الدّوليّة، وذلك في بلدان الجوار، الأمرُ الذي يشكّل تهديدًا، إذ أنه قد يطغى على قدرات الاستجابة الوطنيّة والدّوليّة.

وبعد مضيّ سنواتٍ من عدم الاستقرار السّائد نسبيًّا، تدهورت الأوضاع الأمنيّة في العراق على نحوٍ كبير، نتيجةً للاشتباكات العنيفة بين قوّات الأمن العراقيّة والمجموعات المُسلّحة، بما فيها تنظيم الدّولة الإسلاميّة في العراق والشّام. وقد أدّت أعمالُ العنفِ إلى نزوح ما يزيدُ عن مليوني شخصٍ داخليًّا، تمّ تحديدهم من قبل فرق الاستجابة السّريعة الخاصّة بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة، في العام 2014.

هذا وفي الوقت ذاته، عادَ ما يقارب 600 ألف من اليمنيّين إلى اليمن، من المملكة العربيّة السّعوديّة بين شهر حزيران، يونيو، في العام 2013، وشهر كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2014، في الحين الذي يُقدّر فيه عددُ الاشخاص القادمين من منطقة القرن الإفريقيّ والذين وصلوا إلى اليمن في العام 2014 بقرابة 91 ألف شخص، مع وجود قرابة 200 ألف نازحٍ عادوا إلى ديارهم مُسبقًا، ويبلغ عدد ما تبقّى من الأشخاص النّازحين داخليًّا قرابة 300 ألف شخصٍ مُتوزّعين في 12 محافظة يمنيّة.

ورغمًا من الجهود الجارية السّاعية إلى تحقيق السّلام، إلّا أنّ الأزمة في السّودان كانت قد تفاقمت في العام 2014، بسبب الصّراع المُستمرّ، وأدّت إلى ما يقارب من 550 ألف حالة نزوحٍ جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل قرابة 120 ألف شخصٍ من جنوب السّودان لدى وصولهم إلى الشّمال، إلى السّودان، إمّا فارّين من الصّراع أو كجزءٍ من أنماط الهجرة الموسميّة. هذا وقد أدّت حفنة من التّحدّيات المناخيّة والبيئيّة، كالفيضانات السّنويّة التي تؤدّي إلى فقدان سبل العيش والأضرار التي تلحق بالمآوي والبنية التّحتيّة والخدمات المجتمعيّة.

أمّا في ليبيا، سرعانَ ما تحوّلت الأوضاع السّياسيّة المتردّية إلى أعمالِ عنفٍ جديدة، في منتصف العام 2014، الأمر الذي أدّى إلى حالات النّزوح الدّاخليّة والعابرة للحدود، الأمر الذي أفضى مُجدّدًا إلى إلحاق الأضرار بالعمّال الأجانب المُهاجرين المُتواجدين في البلد. ومن أحد أهمّ جوانب الأزمات، الذي غالبًا ما يتمّ غضّ النّظر عنه، نذكرُ الأضرار والآثار المترتّبة على الأزمة والتي يتحمّل أعباءها المُهاجرون الدّوليّون؛ فإنّ عدم الاستقرار المُتجدّد في ليبيا، على سبيل المثال، يترُكُ العُمّال المُهاجرين من مُختلف الجنسيّات، في حالات ضعفٍ شديدة وعالقين، لتنقطع بهم السّبل، وغالبًا ما يكونون بحاجةٍ ماسّة للمُساعداتِ الإنسانيّة، بما في ذلك عمليّات الإجلاء لأغراضٍ إنسانيّة. هذا بالإضافة إلى أنّ عودتهم الفجائيّة إلى الوطن من المرجّح جدًّا أن يكون لها تداعيات على بلدانهم الأم وعلى مُجتمعاتهم الأصليّة، وذلك مثلًا، بسبب خسارة الحوّالات الماليّة، وكذلك يخلق هذا الأمر تحدّياتٍ جديدة تُواجه إعادة اندماجهم.

مصفوفة تتبع النزوح الخاصّة بالمنظّمة الدوليّة للهجرة

إنّ مصفوفة تتبّع النّزوح هيَ عبارة عن أداة تُستخدمُ لإدارة المعلومات، قامت بتصميمها المُنظّمة الدوليّة للهجرة بهدف جمع معلومات الأساس حول المجموعات السّكانيّة النّازحة وعن أوضاعهم في المواقع والأماكن التي استقرّوا فيها بشكلٍ مؤقّتٍ.

ولدى مصفوفة تتبّع النّزوح هذه قابليّة التكيّف مع مُختلفِ الحالات واحتياجات المعلومات المُتغيّرة وتلقّي المعلومات الرّاجعة الخارجيّة. إنّ المفهوم المنهجيّ لمصفوفة تتبّع النّزوح يبقى ذاته في كلّ مهمّة؛ بيدَ أنّ العمليّات والتّنفيذ يتمّ تكييفها بحسب الحالة التي يتمّ التّعاملُ معها. وبعد كلّ جولة من تنفيذ مصفوفة تتبّع النّزوح، هناكَ فترة للتّقييم لإتاحة المجال للتّحسّن المُستمرّ. ويتمّ نشرُ المعلومات بحسب ترتيب النّتائج التي يُمكن تحميلها من على مواقع المُنظّمة الدوليّة للهجرة على شبكة الإنترنت، وكذلك عبر الاطّلاع على الخرائط التّفاعليّة.

لقد تمّ تنفيذ مصفوفة تتبّع النّزوح لأوّل مرّةٍ في العام 2006، في العراق، بغية تتبّع تحرّكات الأشخاص النّازحين داخليًّا خلال موجة العنف الطّائفيّ التي عمّت العراق آنذاك. وقد تمّ تطبيقُ المصفوفة في ما يزيد عن 30 بلدًا، بما فيها هاييتي ومالي والباكستان والفلبّين وجنوب السّودان.

بالتّنسيق مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيّين، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتتبّع ورصد حركة ما يزيد عن 4 ملايين من الأشخاص النّازحين داخليًّا في العراق والسّودان في العام 2014، في حين من المُتوقّع بدء العمل بمصفوفة تتبّع النّزوح في كلّ من ليبيا والجمهوريّة العربيّة السّوريّة واليمن في العام 2015. وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، عبر مصفوفة تتبّع النّزوح، بدعم المُجتمع الفاعل في الشّؤون الإنسانيّة في تحديد الاحتياجات والفجوات وتقديم العون استنادًا إلى المعلومات المُنتَجة، كالبيانات الأوليّة وملفّات المواقع والتّقارير الإحصائيّة والخرائط المواضيعيّة ومنتجات نظام المعلومات الجغرافيّة.

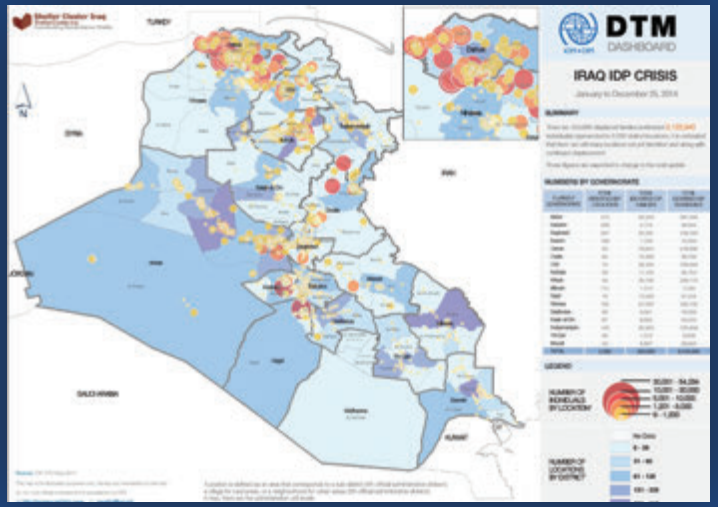

المصدر: *http://iomiraq.net/dtm-page*

لقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتطوير إطار العمل التّشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة، في العام 2012؛ وقد تمّ تصميمُ إطار العمل التّشغيليّ هذا كأداةٍ لتسجيلِ أنماط التنقّلات البشريّة المُعقّدة النّاجمة عن حالات الأزمات، وذلك بغيةَ مُساعدة الحكومات والمُنظّمة الدوليّة للهجرة وشركاء المنظّمة في تطوير واعتمادِ نُهُجٍ مُنظّمةٍ ومُتماسكةٍ للتأهّب والاستعداد قبل وأثناء وبعد الأزمات. ومن القيمِ المُضافة الأخرى التي يُضفيها إطارُ العمل التشغيليّ هذا هيَ تركيزهُ على قطاعات المُساعدات الإنسانيّة غير التّقليديّة، كالإدارة الإنسانيّة للحدود ومُكافحة الإتجار بالبشر في حالات الطّوارئ. وبالتّالي فإنّ إطار العمل التّشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة يجمعُ بين الأدوات الإنسانيّة ضمنَ منظور هجرة أوسع، الأمر الذي يُسهمُ في نهجٍ أكثر اتّساقًا واستراتيجيّةً للتّعامل مع حالات الأزمات الإنسانيّة التي تترتّب عليها آثارٌ على التّنقّلات البشريّة. وفي العام 2014، تمّت إقامة جلسات تدريبيّة على إطار العمل التشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة، وشملت على مسؤولين حكوميّين وشركاء منفّذين محليّين في العراق والكويت وتونس، ولموظّفي مكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة في السّودان.

وقد سعت الإدارة الإقليميّة لحالات الأزمات وبرامج الانتقال/التّعافي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، في العام 2014، إلى توفير مُساعدات فوريّة للأشخاص النّازحين واللّاجئين والمُهَجَّرين والأناس ضعيفي الحال (وخاصّة النّساء والأطفال منهم)، بالإضافة إلى مُعالجة الأسباب الجذريّة لأزمة الهجرة عبرَ القيام بعدد من مُبادرات تحقيق الاستقرار المجتمعيّ.

العمليّات والطّوارئ واستجابة ما بعد الأزمة

إنّ من بين حلات الطّوارئ الأربعة التي صُنّفت من الدّرجة الثّالثة على مُستوى العالم، هناك اثنتان في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا وواحدة في جنوب السّودان، الأمر الذي ترتّبت عليه تداعياتٌ كبيرة على المنطقة. وكنتيجة لذلك، اضطرّت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بأن تزيد قدر الإمكان من حجم استجابتها، عبر حشدٍ للموارد على نطاق المنظومة، لتحسين الفاعليّة الشّاملة في تقديم المُساعدات الإنسانيّة وللاستجابة للاحتياجات المُتغيّرة بتسارعٍ للمجموعات السّكانيّة الضّعيفة.

واستنادًا إلى تقييمات الاحتياجات المُنتظمة والمُتواصلة، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتقديم طيفٍ واسعٍ من الخدمات بالغة الأهميّة لمُختلف المجموعات السّكانيّة، بمن فيها من مُهاجرين والأشخاص النّازحين داخليًّا واللّاجئين وطالبي اللّجوء والمُجتمعات المُستقبلة. هذا وقد دعمت المُنظّمة الدوليّة للهجرة الحكومات، عبرَ برامج بناء القدرات، بغية زيادة فاعليّة الحكومات في تقديم المُساعدات الطّارئة والاستجابة للأزمات. وتحديدًا، قامت المُنظّمة بتقديم الموادّ غير الغذائيّة وحزم لوازم النّظافة الصّحيّة ومُوادّ الاستعداد لفصل الشّتاء، وذلك للمجموعات السّكانيّة النّازحة والمُهاجرين في مراكز الاحتجاز؛ وكذلك قامت بتقديم مُساعدات المأوى لما يزيد عن 2.4 مليون شخصٍ من المُستفيدين؛ وقدّمت مُساعدات المياه والصّرف الصّحيّ والنّظافة لما يزيد عن مليون شخصٍ من المُتضرّرين في مُختلف أرجاء منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قصّة نوري

لم يكنْ لدى أسرة نوري هَمُوكَن ما يزيد عن بعض الملابس التي حملوها معهم عند وصولهم إلى أربيل، في 6 آب، أغسطس، 2014، بعدَ أن تركوا خلفهم حياةً مُريحةً في قرقوش.

«كنّا على وشك النّوم عندما سمعنا أصوات الصّراخ والسيّارات تبتعد. نظرنا عبر النّوافذ لنرى جيراننا وقد احتشدوا في السّيارات لمُغادرة البلدة».

هذا حيث كانت هناك شائعاتٌ تقول بأنّ ميليشيات المُسلّحين كانت تقترب من البلدة، الأمر الذي أدّى إلى موجة نزوحٍ واسعة النّطاق للمسيحيّين والأقليّات الأخرى من قرقوش.

وقد قال نوري: «لقد سمعنا الكثير الكثير من القصص المروّعة عن هؤلاء الإرهابيّين، ولذلك ومذ أنّنا أقليّات، فلم نرد أن نبقى. ليسَ لدينا أدنى فكرة عمّا حلّ بالعائلات التي بقيت هناك»، وأضافَ مُتحدّثًا مع موظّفي المنظّمة الدوليّة للهجرة قائلًا: «لم أتخيّل يومًا بأنّنا سنُضطرّ للعيش في ظروف كهذه».

ونوّه نوري إلى أنّ عائلته كانت تعيش في قرقوش لأجيال عديدة. «نُريدُ العودة إلى قرقوش إن تحسّنت الأوضاع. كان لدينا منزلٌ كبيرٌ هناك. كما كانت لدينا أموالٌ في البنك هناك، ولكنّنا لم نعد قادرين على الوصول إليها. مفاتيحنا كلّها بحوزتنا، هنا، بيدَ أنّ النّاس بإمكانها الدّخول بكل الأحوال وأخذ كلّ شيء».

وقال أيضًا: «نحنُ نُقدّرُ فعلًا المُساعدات والدّعم التي قدّمتها المُنظّمة الدوليّة

نوري وعائلته يستلمون حزمة مُساعدات المواد غير الغذائيّة في أربيل، بعد أن اضطرّوا للنّزوح من بلدتهم، قرقوش. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

للهجرة، إلّا أنّها ليس كافية. هناك أناسٌ نازحون أمام المدرسة، ونريدُهم أن يتلقّوا حزم المستلزمات أيضًا».

المصدر: *http://iomiraq.net/article/0/nourys-story*

كما هوَ الحال في مُعظم الأزمات الكُبرى، يُواجهُ أغلبُ الذين شهدوا الكثيرَ من الفظائع كمًّا من النّدبات النّفسيّة والعاطفيّة، التي من شأنها أن تؤدّي إلى الشّعور بالتّوتّر والاكتئاب وعدم الأمان. وفي العام 2014، تمكّنت المُنظّمة الدوليّة للهجرة من الوصول لقرابة 100 ألف شخصٍ عبرَ تدخّلات دعم الصّحة العقليّة والنّفس-اجتماعيّة، بما في ذلك بناء القدرات وبرامج التّعليم الرّسميّة والتّدخّلات المُباشرة في لبنان وليبيا والجمهوريّة العربيّة السّوريّة.

إنّ المُساعدة في إعادة التّوطين للّاجئين هي إحدى ركائز عمل المُنظّمة الدوليّة للهجرة الرّئيسيّة في المنطقة. فقد اشتملت مُساعدات إعادة التّوطين التي قامت بها المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العام 2014 عددًا وقدره 31380، وتضمّنت هذه المُساعدات على أنشطة من بينها تجهيز الوثائق القانونيّة لتسهيل المُغادرة الآمنة للّاجئين المقبولين في إعادة التّوطين، بالإضافة إلى التّقييمات والاستشارات الطبيّة بغية ضمان أن يكونَ المُهاجر مؤهّلًا بدنيًّا وصحيًّا للسّفر والتّجهيز للمُرافقة الطبيّة وغير الطبيّة، والتّوجيه والإرشاد ما قبل المُغادرة لإبلاغ اللّاجئين حول الحياة والثّقافة التي تنتظرهم في بلدان المقصد التي سينتقلون إليها؛ وقد شملت المُساعدات أيضًا على مُساعدات التنقّل بالتّعاون والتّنسيق مع السّلطات الحكوميّة والمُنظّمات غير الحكوميّة وغيرها، ونقل المُهاجرين من أماكن تواجدهم الحاليّة إلى الأماكن التي ستتمّ إعادة توطينهم إليها، والذي غالبًا ما يتمّ عبر الرّحلات الجويّة. إنّ المُنظّمة الدوليّة للهجرة تُشاركُ الآن في إعادة توطين اللّاجئين إلى عددٍ من البلدان، التي من بينها أستراليا وكندا والولايات المتّحدة الأميركيّة، بالإضافة إلى عددٍ من البلدان الأوروبيّة.

إنّ مُبادرات التّحوّل والتّعافي مُصمَّمَةٌ لتعزيز الحوار ودفع الاقتصادات المحليّة، بعد حدوث أزمة، عبرَ تسهيل التّجارة وتوليد الدّخل وبناء أو إعادة تأهيل البنية التّحتيّة الأساسيّة، بالإضافة إلى أنشطة أخرى ترمي لتعزيز السّلام. وتُعتبرُ المُشاركة الفعّالة للمُستفيدين مبدأً أساسيًّا من مبادئ تدخّل المُنظّمة الدوليّة للهجرة في هذه المنطقة، التي تشدّد على أهميّة السّلام من أجل تحقيق التّنمية، والتي تكون استدامتها مضمونةً بأفضل شكلٍ عندما تتحمّلُ المُجتمعات المسؤوليّة عن المشاريع ضمن إطار التّعاون مع المؤسّسات الحكوميّة.

في المناطق المُتضرّرة في السّودان، على سبيل المثال، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بإجراء الدّورات التّدريبيّة وتحسين البنية التّحتيّة المُجتمعيّة بغية تعزيز

أمّ سوريّة، ومعها طفلها، تطلب العون من المُنظّمة الدوليّة للهجرة، عبر فردٍ من فريق الصّحة الخاصّ بالمُنظّمة في مُخيّم الزّعتريّ. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

قدرات السّلطات المحليّة في التّخفيف من وطأة الصّراعات عبر التّماسك واللّحمة المجتمعيّة. فمثلًا، للحدّ من التّوترات النّاجمة عن استخدام الأراضي، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بالمُساعدة في ترسيم ما يزيد عن 100 كيلومتر من طرق هجرة الماشية. وسعيًا من المُنظّمة لتعزيز سبل العيش وتعزيز إدرار الدّخل، قامت بتوفير وتوزيع البذور والمعدّات على ما يزيد عن 10 آلافِ شخصٍ، في كلٍّ من جنوب وغرب كردفان.

الإدارة الإنسانيّة للحدود

لقد زادت الأزمات الإنسانيّة التي تُعاني منها المنطقة من التّركيز على الحاجة لتقديم استجابات إدارة حدودٍ عاجلةٍ، وعلى قدرات الحكومات في تقديم مثل هذه الاستجابات، بغية التخفيف والحدّ من العواقب المترتّبة على التّنقّلات الفجائيّة والكبيرة للبشر.

لقد صمّمت المُنظّمة الدوليّة للهجرة قطاع المُساعدة، الإدارة الإنسانيّة للحدود، ضمن إطار العمل التّشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة؛ إذ يضمنُ قطاعُ الإدارة الإنسانيّة للحدود الإدارةَ الفعّالة للتنقّلات السّكانيّة واسعة النّطاق حال وقوع حالات الطّوارئ، وفي الحين ذاته، اتخاذ الإجراءات اللّازمة على الحدود لرصد أيّة تهديدات من شأنها أن تقوّض سلامة المُهاجرين أو الأمن القوميّ.

عزّز نهجُ الإدارة الإنسانيّة للحدود، في الأردن، من التّنفيذ الشّاملِ للعمليّات الإنسانيّة في الاستجابة للأزمة السّوريّة. حيث تلقّى حرس الحدود معدّاتٍ عمليّاتيّة وتنقّل جديدة بغية مُراقبة الحدود بشكلٍ جيّدٍ، ولتنظيم مواكب نقلِ اللّاجئين السّوريّين، الذين يصلونَ إلى الأردن، إلى مُخيّمات اللّاجئين. وقد خضعَ موظّفو الحدود لدورةٍ تدريبيّةٍ حولَ مواضيع معيّنة من الإدارة الإنسانيّة للحدود، كإجراء تكميليّ لبناء القدرات؛ ومن بين هذه المواضيع مُكافحة الإرهاب في حالات الأزمات، والتي كانت قد تمّ تصميمُ هذه الدّورات التّدريبيّة خصّيصًا بما يتناسب مع السّياق العمليّاتيّ لسلطات الحدود الأردنيّة.

لقد روّجت المُنظّمة الدوليّة للهجرة للإدارة الإنسانيّة للحدود على أنّها نظامٌ من شأنه أن يُحسّن من الاستجابة لتحدّيات محدّدة في الأزمات الصّحيّة. فعلى إثر تفشّي الإيبولا والازدياد اللّاحق للإجراءات التّقييديّة على الرّحلات الجويّة الدّوليّة بغية احتواء هذا المرض المُعدي، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتسهيل ورشتي عملٍ تدريبيّتين لمُمثّلين حكوميّين من 25 بلدًا إفريقيًّان بغية تقديم الإدارة الإنسانيّة للحدود على أنّها النّهجُ المُوصى به لضمان أمن الحدود، وفي الآن ذاته لتلبية احتياجات المُهاجرين ذات الصّلة القضايا الصّحيّة.

الإتجارُ بالبشر في حالات الأزمات

الأزمات الإنسانيّة وأزماتُ الهجرة المُعقّدة والتي طال أمدُها، كالصّراعات المُسلّحة، من شأنها أن تزيدَ من حالات الضّعف، وفي بعض الحالات، قد تؤدّي إلى زيادةٍ في عدد حالات الإتجار بالبشر. هذا وقد تؤدّي بعضُ دوافع الصّراع إلى ظهورِ أشكال

جديدة من حالات الإتجار بالأشخاص المُتعلّقة بالأزمات، الأمرُ الذي يتطلّب القيام بتدخّلاتٍ مُعزّزة وقابلة للتكيّف. فعلى سبيل المثال، أدّت حالة انعدام الأمن في كلٍّ من ليبيا واليمن إلى جعلِ المُهاجرين العمّال أكثرَ ضعفًا من ذي قبل، حيث هناك تقارير مُتواصلة عن مُمارسات الإتجار لأغراض العمل القسريّ أو الاستعباد، والمُمارسات الشّبيهة بالرّق والعبوديّة. وتبقى النّساء والفتياتُ في سوريا والعراق عرضة لخطر الإتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسيّ والعمالة القسريّة. وفي عمليّات تنقّلات المُهاجرين أو التنقّلات الثّانويّة، المُنطلقة من بلدٍ مُضيفٍ إلى المقصد، قد يبدأ الأفرادُ تنقّلهم على ضمن عمليّة تهريبٍ، إلّا أنّ ذلك، نظرًا لمدى هشاشة أوضاعهم، قد يتحوّل بسهولة إلى الإتجار بالبشر أو حالات شبيهة.

وتماشيًا مع إطار العمل التّشغيليّ الخاصّ بأزمات الهجرة، عَمِلَت مكاتبُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة على ضمان إدخال آليّات مُكافحة الإتجار بالبشر ضمن جميع مراحل الاستجابات لحالات الأزمات؛ أي في الاستعداد للأزمات والاستجابة الطّارئة للأزمات والحلول طويلة الأمد. وحتّى في الحالات التي لا يظهرُ فيها وقوع أيّ حالات من الإتجار على الفور، يُساعدُ التّخطيطُ المُناسب على المدى القصير والمُتوسّط والبعيد في التّخفيف من حالات الضّعفِ والفجوات التي قد يستغلّها المُتجرون لاحقًا، حتى وإن كانت مرحلة الطّوارئ قد انتهت. هذا وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العام 2014 بإجراء بحثٍ ميدانيٍّ لجمعِ المعلومات حول الإتجار بالبشر والاستجابات المُتّبعة خلال الأزمات، وسيكون هذا البحثُ مُتاحًا في العام 2015.

فتى صغير يقفُ بالقرب من خيمة تابعة للمُنظّمة الدوليّة للهجرة في مُخيّم الفاشر، بدارفور. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

تقييم سبل العيش للعائدين اللّبنانيّين من سوريا

أحمد، عائدٌ لبنانيٌّ من سوريا، في معاناة بناء حياة جديدة في لبنان. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

واصلت الأزمة السّوريّة، في العام 2014، إلقاءَ أثقال أوزارها على كاهل لبنان. ومن بين المُتضرّرين كانت عائلات العائدين اللّبنانيّين الذين كانوا يعيشون في سوريا، ولكنّهم فرّوا نتيجة للنّزاع الدّائر فيها، والذين غالبًا ما تكون أحوالهم ضعيفةٌ على نحوٍ شديدٍ. إنّ معظم هؤلاء العائدين اللّبنانيّين كانوا يُقيمون في سوريا لعقودٍ عديدة، وتواجههم تحدّياتٌ شبيهةٌ بتلك التي تواجه اللّاجئين. وعلى الرّغم من أنّ هؤلاء العائدين يتمتّعون بوضع قانونيّ نظاميّ في البلاد، إلّا أنّهم غالبًا ما تواجههم العديد من المصاعب والعوائق عند محاولتهم الوصول إلى المؤسّسات والتّوظيف والخدمات، ويُعتبرون مجموعة تحظى بالقليل جدًّا من الدّعم غير الكافي.

أحمد غادرَ من طرابلس مع عائلته خلال الحرب الأهليّة اللّبنانيّة، عندما كان صبيًّا صغيرًا، واستقرّ في حلب. وعندما كان شابًّا، وأثناء عمله في مصنع، خسر ذراعه في حادثٍ، ولكنّه بدأ عندها بالمُشاركة والمُنافسة في المُسابقات الرّياضيّة الدّوليّة للمعوقين. أمّا الآن، فقد عاد أحمد مع عائلته إلى طرابلس، حيث يعيشون في غرفة صغيرةٍ على سطح مُستودعٍ. وشكا بأنّه في الحين الذي حصل فيه أقاربه السّوريّون على الدّعم، فإنّه وعائلته، وغيرهم من اللّبنانيّين، لم يحصلوا على أيّ شيء. وقال أحمد: «إنّ بيتي وعملي في سوريا. نحنُ ننتظرُ فقط ريثما تتحسّن الأوضاع حتّى نتمكّن من العودة».

وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) بالتّكليف بإقامة دراسةٍ حول الوضع السّوسيو-اقتصاديّ لأسر العائدين، بغرض وضع برامج تخصّ سبل العيش، تكون أكثر اعتمادًا على المعلومات والوقائع. وقد تم إجراء الدّراسة من شهر حزيران، يونيو، إلى شهر آب، أغسطس، في العام 2014، وقد شملت عيّنات الدّراسة على 313 عائلة من عائلات العائدين في مختلف أنحاء البلاد، ولكن مع تركيزٍ على عكّار والبقاع. واستنادًا إلى نتائج هذه الدّراسة، تمّ وضع عددٍ من التّوصيات لتقديم المزيد من العون للعائدين اللّبنانيّين من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة وهي:

• تعزيز نظام الإحالة والتّسجيل بالنّسبة للعائدين اللّبنانيّين، بما في ذلك من خلال جولة الثّانية من التسجيل في جميع أنحاء البلاد، لضمان تقديم المُساعدات الاضطراريّة المُنقذة للحياة للفئات الأكثر ضعفًا.

• تحسين تنسيق المُساعدات من خلال تبادل البيانات –حيثما كان ذلك مُناسبًا- وكذلك إصدار بطاقات «إثبات التّسجيل» للعائدين.

• تسهيل إمكانيّة الوصول للخدمات والمؤسّسات اللّبنانيّة بما في ذلك، على سبيل المثال، تلك التي تُقدّمها وزارة الشّؤون الاجتماعيّة.

• تسهيل إمكانيّة الوصول إلى –أو توفير المزيد من- دعم سبل العيش، من خلال: برامج خلق فرص العمل في حالات الطّوارئ وبرامج التّوظيف وتمويل المشاريع الصّغيرة/مشاريع المنح العينيّة، وأخيرًا، برامج التّدريب المهنيّ.

المصدر: *https://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/Country/docs/IOM-Lebanon-LH-Assessment-November-2014.pdf*

2. مُعالجة الهجرة المُعقّدة غير النّظاميّة وصون حقوق المُهاجرين

يُخاطرُ المُهاجرون الفارّون من الحروبِ والصّراعاتِ أو أولئك الباحثونَ عن

فرصٍ اقتصاديّة أفضل بحيواتهم بشكلٍ يوميٍّ عابرين ضمنَ تدفّقات هجرة مُعقّدة ومُختلطةٍ إلى المنطقة ومنها وعبرَها، وما بعد ذلك من عبورٍ للبحر الأبيض المُتوسّط وخليج عدن والصّحراء الكبرى، أو غيرها من مُختلف بقاع الشّرق الأوسط المُختلفة الأخرى. ومرارًا ما يواجه المُهاجرون انتهاكاتٍ صارخة لحقوق الإنسان سواءً أكان ذلك على أيدي مُهرّبي البشر أو المُتجرين بهم. كما أنّ ظروف الرّحلة التي يشرعون بها تعني بأنّهم من الممكن أن يُصبحوا عالقين وأن تنقطع بهم السّبل أثناء رحلتهم، الأمر الذي يزيد من خطر الفقر المُدقع والتّعرّض للاحتجاز أو أن يُصبحوا ضحايا للإتجار بالبشر أو أن يعانوا من مُختلف الانتهاكات وشتّى أشكال الاستغلال. هذا وقد شهد العام 2014 ازديادًا حادًّا في عدد القُصّر الذين يتنقّلون عبر مُختلف أنحاء الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، كثيرٌ منهم غير مصوبين.

ويواصلُ العمّال المُهاجرون في مُختلف أنحاء المنطقة في معاناتهم من مُختلف الانتهاكات التي تستهدف أبسط حقوق الإنسان وحقوق العمّال، بما في ذلك الإتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسيّ والعمل القسريّ والعبوديّة والمُمارسات الشّبيهة بالرّقّ. وآخرون كثرٌ غالبًا ما وجدوا أنفسهم عالقين في بلدان تعمّها الأزمات وهم بحاجة إلى المُساعدة، بما في ذلك للعودة وإعادة الاندماج في بلدانهم الأمّ.

أطفالٌ نازحون وعائلاتهم حسّنوا أوضاعهم المعيشيّة عبر تصليح وإعادة تأهيل المآوي في السّويدا، سوريا.
جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

قصّةُ مُهاجرٍ - المُخاطرة، السّعي خلف الآمال

فرتون، ذات الواحد والعشرين ربيعًا، خرّيجةُ المدرسة الثّانويّة وأمٌّ شابّة، غادرت موطنها في جمهوريّة أرض الصّومال في العام 2013، وشرعت برحلة هجرة سعيًا منها للوصول إلى أوروبّا، حيث أملت بأن تجد لنفسها عملًا هناك لتتمكّن في الآخر من تكفّل النّفقات التعليميّة وأن تُحقّق حلمها المُتمثّل في أن تُصبحَ مُدرِّسة. بيدَ أنّ محنتها ساقتها في اتّجاهات مُختلفة، فقد وصلت إلى المملكة العربيّة السّعوديّة من قريتها، ومن ثمّ إلى مصر، وفي نهاية المطاف إلى ليبيا.

في بادئ الأمر، بدَت الامور وكأنّها تسير تمامًا بحسب المُخطّط، حيث تمّ تهريبُ فَرتُون من قبل مجموعة من الرّجال من جمهوريّة أرض الصّومال إلى المملكة العربيّة السّعوديّة. ومن هُناك، وعلى امتدادِ أيّامٍ ولياٍل طويلة، قامت شرعت بعبور الصّحراء العربيّة، ووصلت في نهاية المطاف إلى ليبيا بعد مضيّ أسبوعين. وعند وصولها هناك، ضُرب بالاتّفاقيّة الأصليّة مع المُهرّب عرض الحائط، حيث وجدت فرتون نفسها مُجبرة على العمل القسريّ في أعمال غريبة حتّى تتمكّن من دفع المبلغ المطلوب للمضيّ في الرّحلة وتهريبها إلى أوروبّا. وكانت تلك هي نقطة تحوّل رحلتها المُتّجهة إلى أوروبّا هذه من تهريب إلى إتجارٍ بالبشر. تمّت مُصادرةُ وثائق الهويّة والوثائق الأخرى من فرتون، وتمّ احتجازها رغمًا عنها لما يزيد عن ستّة أشهرٍ، وكثيرًا ما تعرّضت للانتهاكات والاستغلال من قبل الأشخاص القائمين على عمليّة الإتجار ويقومون باستغلالها، إلى أنْ سقطت في نهاية المطاف طريحة الفراش مريضة جدًّا.

في هذه الأثناء، استمعَت أمُّ فرتون، الموجودة في جمهوريّة أرض الصّومال، إلى برنامجٍ إذاعيٍّ من إنتاج المُنظّمة الدوليّة للهجرة، يتناولُ المخاطر والتّهديدات المرتبطة بالهجرة غير النّظاميّة، وقرّرت الاتّصال بالمُنظمة. واستغرق مكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة في ليبيا ما يربو على شهرٍ كاملٍ للعثور على فرتون، حيث وُجِدت في مشفى مُكتظّ بالمرضى. كانت أوضاعُ فرتون الصّحيّة خطيرة للغاية، كما أنّها وجدت نفسها في عجزٍ عن دفع التكاليف الطبيّة الكبيرة النّاجمة عن فترة العلاج. وتحتَ رغبةِ فرتون، قامتْ مكاتبُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة في ليبيا وجمهوريّة أرض الصّومال، بالتّعاون مع السّلطات الوطنيّة المعنيّة، بتنظيم وترتيب عودتها إلى أسرتها في أرض الصّومال، وبعد مرور عامٍ ونصف العام، قامت بالمُغادرة. ومنذ ذلك الحين كانت تستفيد من المنافع المترتّبة على مُساعدات إعادة الإدماج المُخصّصة لها.

* تمّ تغيير الاسم لحماية هويّتها الحقيقيّة

تقديم المُساعدات المُباشرة والحلول الدّائمة للمُهاجرين المُحتاجين

واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، في العام 2014، تقديمَ الدّعم المُباشر للمُهاجرين الذين تعرّضوا للاستغلال والاعتداءات والانتهاكات وأولئك الذين تمّ الإتجارُ بهم. ولتعزيزِ نهج دعمٍ ومُساعداتٍ فرديّ وتناولُ كلّ حالةٍ على حدة من حيث المُساعدات وتوفير الحماية، شمَلَت الخدمات كلًّا من الرّعاية الطبيّة والمشورة النّفس-اجتماعيّة والمأوى والمُساعدات القانونيّة والدّعم في العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج. هذا حيث تمّت على مدار العام مُساعدة 411 شخصًا ممّن تعرّضوا للإتجار بالبشر، بعد أن مرّوا وعاشوا شتّى أنواع الاستغلال والانتهاكات في شمال إفريقيا والشّرق الأوسط ودول الخليج العربيّ. إنّ الدّعم المُنقذ للحياة الذي تمّ تقديمه للأشخاص الذين تعرّضوا للإتجار بالبشر في كلّ من العراق وليبيا والجمهوريّة العربيّة السّوريّة واليمن، والذي تنقّل مُختلفَ الأزمات التي تعمّ مختلف أنحاء المنطقة، غالبًا ما جاء في أوقات حرجة للغاية وفي بيئاتٍ مليئة بالمصاعب والقيود.

لقد تمكّنت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، بشكلٍ مُكملٍ لبرامجها الجارية، من العمل مع الشّركاء لمُواصلة العمل بصندوق إقليميّ للمُساعدات المُباشرة وإتاحته لمُساعدة ودعم المُهاجرين العالقين، والذين انقطعت بهم السّبل؛ من بين أكثرهم ضعفًا وعرضةً للخطر. وفي إطار عمل هذا الصّندوق، من شأن المُساعدات أن تشملَ الرّعاية الطبيّة والمأوى والدّعم القانونيّ والدّعم السّوسيو-اقتصاديّ، فضلًا عن مُساعدات العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج للأشخاص الذين ليسوا مخصوصين بالحماية الدّوليّة. فعلى سبيل المثال، تمكّنت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، في كلّ من المغرب وتونس وليبيا ومصر واليمن، عبر برنامج المُساعدة على العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج، من توفيرِ حلولٍ شاملة ومُستدامةٍ لعدّة آلافٍ من المُهاجرين العالقين والذين انقطعت بهم السّبل، والذين تعرّضوا للإتجار بالبشر والمُحتاجين للمُساعدات، بمن فيهم الذين تمّ إنقاذهم في عرض البحر، بالإضافة إلى الأشخاص العائدين إلى أوطانهم من مناطق وأقاليم أخرى، كأوروبّا والخليج العربيّ.

لقد تجلّى ميلٌ ملحوظٌ في مُختلف أنحاء المنطقة تمثّل بالمُستوى المرتفع جدًّا للإساءات التي تحدث في سياقي تهريب البشر والإتجار بالبشر، حيث غالبًا ما يكون المُهاجرون غير النّظاميّين المُتنقّلون في تدفّقات مُختلطةٍ في خطر التعرّض لشتّى أنواع الاعتداءات الجسديّة والنّفسيّة ومُختلف أشكال الاستغلال وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وبشكلٍ مُتزايد. ومن هنا لايزالُ التعرّف الصّحيح وفي الوقت المُناسب على المُهاجرين الضّعفاء وإيجادُ آليّات لتمكين الضّحايا من الحصول على الدّعم والمُساعدات أمرًا بالغًا في الأهميّة. ومن أهمّ النّجاحات التي تمّ تحقيقُها في العام 2014، كان الالتزام بتدابير المُساعدة المُتساوية لكلّ من الأشخاص الذين تمّ الإتجار بهم والمُهاجرين الذين تمّ تهريبُهم وتعرّضوا للانتهاكات؛ الالتزام الذي جاء في إعلان الخرطوم بشأن مُبادرة القرن الإفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين، والذي تمّ اعتماده من

سفراءُ شباب يُشاركون في تصوير مقطع فيديو في تونس، في إطار مشروع «سالم». جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

قبل ثمانية بلدانٍ من بلدان القرن الإفريقيّ وشمال إفريقيا، في العاصمة السّودانيّة الخرطوم في شهر تشرين الأوّل، أكتوبر، من العام 2014.

لايزالُ احتجازُ المُهاجرين أمرًا واسعَ الانتشار في مُختلف أنحاء منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي الحين الذي تُواصل فيه المُنظّمة الدوليّة للهجرة عملها على التّرويج لبدائل لعمليّات الاحتجاز هذه، تقوم أيضًا المُنظّمة بالعمل على إيجاد بدائل وحلول إنسانيّة ومُستدامة للمُهاجرين الموجودين في مراكز الاحتجاز في كلّ من مصر وليبيا والعراق والأردن ولبنان. فضلًا عن أنّ برامج المُنظّمة الدوليّة للهجرة، بصورةٍ خاصّةٍ، كضمان تقديم حزم المُساعدات الإنسانيّة وغيرها والزيارات التي يقوم بها الأطبّاء وعمليّات الإحالة في الوقت المُناسب للأفراد المرضى إلى خدمات الرّعاية الصّحيّة وغيرها من المؤسّسات ذات الصّلة، سعت كلّها إلى ضمان أن يكون هناك أكبر قدرٍ ممكن من تمكين المُهاجرين الموجودين في مراكز الاحتجاز من الحصول على الرّعاية الصّحيّة.

الحـدّ مـن المـخـاطـر

في حين أنّ الحماية تُشكّلُ واحدة من الرّكائز الأساسيّة للاستجابة الإنسانيّة، استدعت الأحداث التي تعمّ المنطقة إيجادَ طرق ابتكاريّة ونهج جديدة للحدّ من الإتجار بالبشر وغيرها من أشكال الاستغلال ومُلاحقة ومُقاضاة الجناة، والهدف من ذلك هو دعمُ وصون حقوق المُهاجرين.

إنّ مُبادرة «التضامن مع أطفال المشرق والمغرب العربيّ» في كلّ من المغرب وتونس عملت متّبعةً نهجًا مبنيًّا على حقوق الأطفال جنبًا إلى جنبٍ مع مُختلف الجهات المعنيّة بغية تقديم بدائل للهجرة غير النّظاميّة والخطيرة للقُصّر واليافعين من بلدان المغرب العربيّ. ففي تونس على سبيل المثال تمّ تعزيز قدرات الشّباب التّونسيّين عبر دورات تدريبيّة في وسائل الإعلام، وقاموا بإنتاج موادّ توعويّة سمعيّة وبصريّة في قضايا الهجرة. وفي كانون الأوّل، ديسمبر، من العام 2014، تمّ تعيين 20 شابًّا تونسيًّا بصفة «سفراء لمشروع التّضامن مع أطفال المشرق والمغرب العربيّ» لأفلامهم حول الهجرة غير النّظاميّة. هذا وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العام 2014 بتوقيع مذكّرة تفاهم عالميّة مع منظّمة إنقاذ الطّفولة، جاءت كجزءٍ من تركيزها العالميّ حول أوضاع الشّباب والأطفال في الهجرة، فاتحة المجال أمام إقامة علاقات شراكةٍ في المُستقبل.

أمّا في مصر، فقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بإطلاق المنصّة التّفاعليّة مُتعدّدة الوسائط «مُفترقُ طرق»، سردت فيها قصص ستّة مُهاجرين في القاهرة. ومن خلال التّركيز على التّحدّيات التي تواجهها بلدان المنشأ والعبور والمقصد، تقوم منصّة «مُفترق طرق» كذلك بتصوير تعقيداتِ الهجرة المُختلطة وغير النّظاميّة.

لقد عملت المُنظّمة الدوليّة للهجرة في كلٍّ من العراق ولبنان والجمهوريّة العربيّة السّوريّة مع نظيراتها من الهيئات والمنظّمات الوطنيّة والدوليّة بغية رفع مُستوى الوعي حيال مخاطر الإتجار بالبشر بين الجماعات السّكانيّة النّازحة وجماعات اللّاجئين من المُتضرّرين بسبب الأزمات في العراق والجمهوريّة العربيّة السّوريّة.

Crossroads مفترق طرق

سافرَ محمودٌ عبر البحر الأبيض المُتوسّط وصولًا إلى فرنسا، في كانون الأوّل، ديسمبر، 2013، بيدَ أنّ القارب الذي كان على متنه غرقَ قبالة السّواحل اليونانيّة. وبعدَ عودته إلى مصر، قدّمت له المُنظّمة الدوليّة للهجرة مُساعدات إعادة الإدماج، عبر مُساعدته على فتح عمل تجاريّ. جميع الحقوق محفوظة © 2014
(من تصوير ألْبِرت فارّان غونزاليس)

وفي العراق والأردن، يتضمن هذا أيضًا على بناء القدرات لدى الأطراف التي تستجيب للأزمات، الأمر الذي أتاح المجال لهم ليفهموا بشكلٍ أفضل وأن يتمكّنوا من تحديد الإتجار بالبشر وكذلك القيام بحماية ضحايا الإتجار.

هذا وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، في إطار مشروعٍ متعدّد البلدان لحماية ومُساعدة العُمّال المُهاجرين الضّعفاء والمُستَغَلّين في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، بإطلاق حملة إقليميّة لإعلام العُمّال المُهاجرين بحقوقهم: «هل نعملُ أم يتمّ استغلالنا؟». وقد تمّ إلحاق الحملة بعددٍ من الدّورات التّدريبيّة لمُلحقي السّفارات المسؤولين عن العمل من أهمّ البلدان المُرسلة لليد العاملة (إندونيسيا والفلبين وسريلانكا) بغية تعزيز قدرات السّفارات والوزارات لحماية حقوق مواطنيها العاملين في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في الكويت، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بعقد اجتماعٍ للجهات الفاعلة في وسائل الإعلام لتكوّن الحلفاء الرّئيسيّين في مُكافحة الإتجار بالبشر واستغلال المُهاجرين وللتّرويج لتقدير تقارير صحيحة وواقعيّة حول قضايا الهجرة. تمّ دعمُ هذه الدّورة التّدريبيّة من قبل مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لمجلس التّعاون الخليجيّ، التي وقّعت معها المُنظّمة الدوليّة للهجرة مذكّرة تفاهمٍ في العام 2014 بغية مُواصلة العمل المُشترك من أجل العرض الدّقيق والعادل والمُتوازن للهجرة وقضايا الهجرة في وسائل الإعلام.

علاوةً على ذلك، شهد العامُ 2014 اعتمادَ قانون مُكافحة الإتجار بالبشر في السّودان، الأمر الذي يشير إلى التقدّم الذي تحقّقه المعركة الإقليميّة لمُكافحة الإتجار بالبشر. ومع انتظار قوانين مُماثلة في كلٍّ من ليبيا والمغرب وتونس، فإنّ المزيد والمزيد من بلدان المنطقة ستكون متماشية مع التزاماتها الدّوليّة بموجب بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. واصلت كذلك المُنظّمة الدوليّة للهجرة دعمها لمُختلف بلدان المنطقة لضمان التّنفيذ الصّحيح للتّشريعات الوطنيّة المعنيّة بمُكافحة الإتجار بالبشر ولبناء قدرات الجهات والأطراف الفاعلة في الصّفوف الأماميّة وتعزيز عمليّات مُلاحقة المُتجرين. إنّ واحدًا من أهمّ النّجاحات التي تمّ تحقيقُها هو إقامة 29 من الدّعاوي القضائيّة في مصر بتهم الإتجار بالبشر، في العام 2014. هذا وقد قام عددٌ من بلدان الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بإلغاء الغرامات المفروضة على تجاوز مدّة الإقامة بالنّسبة للأشخاص الذين يتعرّضون للإتجار بالبشر، وذلك بغية ضمان عودتهم الآمنة إلى ديارهم. بيدَ أنّ الطّريق لايزالُ طويلًا، ويجب بذل جهودٍ عظيمةٍ فيما يتعلّق ببرامج التّعويض للضّحايا.

تعزيز الحوار والتّعاون والمعرفة - فريق العمل المعني بالهجرة المُختلطة في شمال إفريقيا ومركز الهجرة المُختلطة

لقد واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، على امتداد العام 2014، كونَها عضوًا فاعلًا ونشيطًا في فريق العمل المعني بالهجرة المُختَلَطة في شمال إفريقيا، الذي ساعدت المُنظّمة في تأسيسه، فضلًا عن دعمها لجهود إدارة المعارف والأبحاث لمركز الهجرة المُختلطة «MHub».

إنّ فريق العمل المعني بالهجرة المُختَلَطة في شمال إفريقيا هو عبارة عن مُبادرة مُشتركة بين الوكالات، يقوم عليها كلّ من المجلس الدّنماركيّ للّاجئين والمُنظّمة الدوليّة للهجرة ومكتب المفوّض السّامي للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان وأمانة الهجرة المُختلطة الإقليميّة في نيروبي والمفوّض السّامي للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين. وتدعو وتُشجّع هذه المُبادرة إلى إقامة نهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان بغية حماية النّاس المُتنقّلين ضمن التّدفّقات المُختلطة والمُعقّدة من شمال إفريقيا وعبرها وإليها.

ويعملُ مركز الهجرة المُختلطة نيابةً عن فريق العمل بمثابة المكان الأفضل للمعارف والبيانات والأبحاث، وكمنصّة لعمليّات التّبادل بين الوكالات. هذا وبهدف تعزيز التّعاون والسّياسات المستنيرة والحماية ووضع البرامج، يدعم كلّ من مركز الهجرة المُختلطة وفريق العمل المعني بالهجرة المُختَلَطة في شمال إفريقيا واضعي السّياسات والوكالات والجهات المانحة والعامّة والأوساط الأكاديميّة، وذلك من خلال إنتاج معرفةٍ حيال قضايا حماية حقوق الإنسان التي تواجه البشرَ المُتنقّلين ضمن تدفّقاتٍ مُختلطةٍ ومُعقّدةٍ. هذا علمًا أنّ هناك عملين بحثيّين يتناولان التدفّقات المُعقّدة في شمال إفريقيا، تمّ إنتاجهما من قبل فريق العمل المعني بالهجرة المُختَلَطة في شمال إفريقيا، سيتمّ إصدارُهما قريبًا: تقريرٌ حول المُهاجرين ومراكز الاحتجاز في ليبيا، ودراسةٌ حول طريق الهجرة شمال-شرق الإفريقيّ.

للمزيد من المعلومات الرّجاء زيارة الموقع الإلكترونيّ التّاليّ:

www.mixedmigrationhub.org

3. تعزيز الهجرة الآمنة والنّظاميّة والحَوْكَمَة المُتّسقة للهجرة

إنّ واحدًا من الأهداف المحوريّة للحَوْكَمة الجيّدة للهجرة هو ضمان أن تحدثَ الهجرة عبر قنواتٍ وطرقٍ آمنة ونظاميّة تصون حقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين وتخضع لحكم القانون وتحترم سلامة سيادة الدّول. هذا وتقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتعزيز الحَوْكَمة الجيّدة للهجرة في كلّ مجالات عملها عبرَ تيسير الحوار ودعم السّياسات والتّشريعات السّليمة وتعزيز إدارة الهجرة من خلال بناء القدرات والمُساعدات التقنيّة. إنّ الهجرة تؤثّر وتتأثّر بمجموعة من المجالات السّياساتيّة؛ وبالتّالي، فيجب التّوفيق بين سياسات الهجرة والأهداف المرجوّة على مستويات أخرى، كالعمل والصحّة والتّنمية والأمن الوطنيّ، وذلك بغية تعظيم أوجه التآزر والتّقليل من التّناقضات.

إنّ أيّ نهجٍ يهدف إلى حَوْكَمة الهجرة يجب أن يكون مدعومًا بعلاقات الشّراكة المتينة ضمن الدّول وبين الدّول على المُستوى الثّنائي والإقليميّ وبين الأقاليم، وكذلك مع الشّركاء الفاعلين في المجتمع المدنيّ: فمثلًا، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة على امتداد العام 2014 بدعم مُبادرة طريق الهجرة في القرن الإفريقيّ التي يقودُها الاتّحاد الأوروبيّ –عمليّة الخرطوم- ومُبادرة الاتّحاد الأوروبيّ والقرن الإفريقيّ بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين، والتي جمعت عددًا من بلدان منطقة القرن الإفريقيّ وشمال إفريقيا وأوروبّا لتنسيق الجهود والإجراءات المُتّخذة حيال الإتجار بالمُهاجرين غير النّظاميّين وتهريب المُهاجرين والإتجار بالبشر.

لايزالُ التّحدّي الذي تفرضه الهجرة المُختلطة المُعقّدة في قمّة أجندة صانعي السّياسات في شمال إفريقيا. وقد مكّن الدّعم التّقنيّ وتبادل المعارف والحوار كُلًّا من مصر والمغرب وتونس من تحسين الاستجابة للتّدفّقات المُختلطة في مُبادرة مدعومةٍ من قبل صندوق التّنمية التّابع للمُنظّمة الدوليّة للهجرة. ويُقدّمُ بحثٌ تمّ إجراؤه كجزءٍ من هذه المُبادرة نظرةً ثاقبة في دوافع التّدفّقات المُختلطة والظّروف المعيشيّة للمُهاجرين في كلّ بلدٍ من البلدان. وتلتزمُ الحكومات المُشاركة بالعمل على وضع سياسات هجرةٍ شاملة تتّفقُ مع القانون الدّوليّ وتقوم على التّعاون الدّوليّ.

إن المشروعَ الإقليميَّ «حماية ومُساعدة العُمّال المُهاجرين الضُّعفاء والمُستَغَلّين»، الذي تمّ إطلاقُه في العام 2013، يجمعُ مسؤولين من كلّ من مصر والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربيّة السّعوديّة حول قضايا الإتجار بالبشر واستغلال المُهاجرين. وبالإضافة إلى تقديم المُساعدات للمُهاجرين، قام المشروع في العام 2014 بتحقيق تقدّمٍ نحو خلق إطارِ عملٍ إقليميٍّ لحماية الضّحايا. كما وقد شجّع المشروعُ على تعلّم الأقران بين الحكومات من خلال الحوار الإقليميّ والتّدريب على التعرّف على الضّحايا وحمايتهم، بالإضافة إلى تنظيم جولة دراسيّة إلى العاصمة البلجيكيّة بروكسل، بغية مُناقشة أفضل المُمارسات مع النّظراء البلجيكيّين والمندوبين من المفوضيّة الأوروبيّة. هذا وقد خصّت الدّورة التّدريبيّة، بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميّين من البلدان المُشاركة، عددًا من الأطراف الفاعلة في المُجتمع المدنيّ والصحافيّين وموظّفي سفارات البلدان الأمّ للمُهاجرين.

تعزيز سياسات وقوانـين هجرة سليمة

سعيًا منها لمُساعدة الحكومات، في مُختلف أنحاء المنطقة، في وضع سياسات وقوانينَ هجرةٍ سليمةٍ تتماشى مع المعايير الدوليّة، تقومُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة باستمرارٍ ببناء المعارف والقدرات من حيث كافّة أبعاد الهجرة وتفاعلات الهجرة مع غيرها من المجالات السّياساتيّة. فعلى سبيل المثال، بالتّعاون جامعة الدّول العربيّة، قامت كلّ من المُنظّمة الدوليّة للهجرة والمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين بتدريب المسؤولين من مختلف أرجاء المنطقة حول الهجرة الدوليّة وإدارة الهجرة وقضايا اللّجوء والنّزوح؛ في حين أنّ فريق العمل الإقليميّ المُشترك بين الوكالات والمعنيّ بالهجرة الدوليّة في المنطقة العربيّة، والذي تُشاركُ المنظّمة الدوليّة للهجرة في رئاسته، قام بتنظيم ورشة عملٍ حول الهجرة والتّنمية، استهدفت ورشة العمل هذه مُمثّلين حكوميّين من تسعة بلدان عربيّة. واستندت ورشة العملِ هذه على مجموعة من الوحدات التّدريبيّة حول الهجرة الدوليّة والتّنمية، تمّ تطويرها وتصميمُها من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة، وهي مُتاحة باللّغة العربيّة.

أما على المُستوى الوطنيّ، فقد قامت المُنظّمة الدوليّة أيضًا في العام 2014 بتدريب مسؤولين في مصر على أسس القانون الدّوليّ للهجرة، في الحين ذاته الذي قام به مكتبُ المُنظّمة في الكويت بالتّواصل مع الصّحفيّين والعاملين في وسائل الإعلام ومُمثّلين عن المُنظّمات غير الحكوميّة والمُجتمع المدنيّ ومسؤولين حكوميّين من كلّ من الكويت وغيرها من بلدان مجلس التّعاون الخليجيّ حيال طيفٍ واسعٍ من القضايا المُتعلّقة بالهجرة. وفي سياق الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة المغربيّة في سياسات الهجرة الخاصّة بها، أكملَ المُشاركون من مجموعة من الوزارات دورةً تدريبيّة حول الهجرة والإتجار بالبشر وإدارة الحدود.

ومنذ بداية العام 2013، تقوم المُنظّمة الدوليّة للهجرة بدعم الحكومة العراقيّة في مُعالجة الأولويّتين المتمثّلتين بالاستجابة للأزمة الإنسانيّة في البلاد وتطوير قدراتها من حيث إدارة الهجرة والحدود. وقد دعم وعزّز برنامج «هجرة آمنة»، المُمَوَّل من قبل الاتّحاد الأوروبيّ، اتّباعَ نهجٍ متكاملٍ لمُعالجة قضايا الهجرة. هذا حيث التزمت كلٌّ من الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان بإيجاد استراتيجيّة تدريبيّة مُشتركة لإدارة الحدود في العراق.

أمّا في ليبيا، فقد دعمت المُنظّمة الدوليّة للهجرة إنشاء فريق عملٍ سياساتيٍّ

وتشريعيٍّ، وذلك ضمن الحكومة، بغية تحسين السّياسات والتّشريعات القائمة المُتعلّقة بالهجرة. ومع أنّ فريق العمل هذا كان من المُفترض أن يدخل حيّز التّنفيذ ويبدأ عمله في شهر حزيران، يونيو، من العام 2014، إلّا أنّه تمّ تعليق جميعِ الأنشطة بسبب عدم الاستقرار السّياسيّ المُستمرّ السّائد في البلد.

تسهيل الهجرة النّظاميّة

إنّ قنوات الهجرة النّظاميّة يجب أن تكون ليس فقط مُتاحةً، وإنّما أيضًا يجب أن تكون مدعومة بآليّات معالجة طلبات تأشيرة تكون سريعة ودقيقة. فلتسهيل إجراءات التّأشيرة، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة في شهر أيلول، سبتمبر، من العام 2014، بافتتاح مركزٍ جديدٍ لطلبات التّأشيرة في أربيل، العراق؛ يُمكّنُ هذا المركز المواطنين العراقيّين والأجانب المُقيمين في البلد من التّقديم للحصول على تأشيرة مؤقّتة إلى كندا، من دون الحاجة للسّفر إلى القنصليّة الكنديّة في الأردن أو تركيا، خاصّة وأنّ الدّخول إلى هذين البلدين يتطلّب تأشيرة دخولٍ بالنّسبة للمُواطنين العراقيّين. وقد ساعد المركزُ خلال ما لا يزيد عن ثلاثة شهور من افتتاحه عددًا من طلبات التّأشيرة يزيد عن 100 طلب.

أمّا في أماكن أخرى من المنطقة، يساعدُ مركزُ طلبات التّأشيرة، في عمّان، السّوريّينَ والفلسطينيّين بالإضافة إلى المُواطنين الأردنيّين، مع ما يزيدُ عن 4000 طلبٍ للتّأشيرة تمّ استلامها في العام 2014. وفي الحين ذاته، ونظرًا للوضع الأمنيّ المُتدهور في ليبيا، اضطرّ مركزُ طلبات التّأشيرة في العاصمة اللّيبيّة طرابلس لأن يُغلق بشكلٍ مؤقّتٍ في تمّوز من العام 2014. تمّت مُساعدة طابي التّأشيرات من ليبيا في مركز طلبات التّأشيرة في تونس، الذي تلقّى ما يزيدُ عن 6500 طلب، خلال العام 2014.

وعن المركز، قالت امرأة في مقتدر العمر مركز خدمة العملاء: «أنا سعيدة جدًّا من افتتاح المُنظّمة الدوليّة للهجرة لمركز طلبات التّأشيرة إلى كندا. فأنا الآن أستطيع التّقديم على تأشيرة من دون الاضّطرار للسّفر إلى عمان للحصول على هذه التّأشيرة بعد الآن، لقد سهّل ذلك عليّ زيارة ابنتي في تورونتو. شكرًا للمُنظّمة الدوليّة للهجرة!».

بناءُ القدرات للحدّ من الجريمة العابرة للحدود الوطنيّة

تلعبُ الإدارةُ الفعّالة للحدود دورًا كبيرًا في مُكافحة كافّة أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنيّة، وتحديدًا في سياقٍ على قدرٍ من التّعقيد والانتقاليّة كما هو الحال بالنّسبة لسياق الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أنّ وكالات وأجهزة الحدود بحاجة ماسّة لأن تكون مجهّزة بالموارد البشريّة والماديّة الضّروريّة لعملها.

هذا وتتعاظم الثّغراتُ في نُظم مراقبة وإدارة الحدود الحاليّة، نتيجة لعدم وجود تعاون فعّال بين وكالات وأجهزة الحدود. ويصبّ هذا الأمر في تعزيز الجريمة العابرة للحدود الوطنيّة وخلق بيئة مُناسبة وحاضنة للمنظّمات والجماعات الإجراميّة التي تلعبُ دورًا كبيرًا في تعريب المُهاجرين والإتجار بالبشر، التي غالبًا ما تؤول إلى الدّعارة والعمل القسريّ والعبوديّة.

وفدٌ من المسؤولين السّودانيّين يحضرون دورة تدريبيّة حول إجراءات فحص جوازات السّفر، وكذلك جولة دراسيّة في إيطاليا. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

كانت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، ولاتزالُ، تدعمُ حكومات المنطقة، لمواجهة التّحدّيات التي تواجه الأجهزة الحدوديّة، وذلك عبر مُبادرات سياقيّة لبناء القدرات في العراق ولبنان وليبيا والسّودان، وكذلك من خلال تقديم المعدّات الضروريّة لدعم الجهود الحكوميّة في الكشف عن وثائق السّفر المُزوّرة.

إنّ مجموعة تزيد عن 70 مُدرِّبًا من المُدرّبين العراقيّين واللّبنانيّين والسّودانيّين، كانت قد خضعت واستفادت من دورة تدريبيّة لتدريب المُدرِّبين حول إجراءات فحص جواز السّفر، أصبحت الآن على دراية بميزات وثائق السّفر الأصليّة وبالتّقنيّات الأكثر شيوعًا واستخدامًا من قبل المُزوّرين؛ كما أنّهم أصبحوا مؤهّلين لنقل هذه المعلومات والمعارف التي اكتسبوها إلى زملائهم في بلدانهم. أمّا في العراق فقد أفادت دورة تدريبيّة أخرى تعزيز مهارات هامّة أخرى، كتقنيّات التّحقيق والتّحديد النّمطيّ لمُواصفات الرّكاب، ذلك مع الحفاظ دائمًا على حقوق الإنسان عند التّصدّي للهجرة غير النّظاميّة.

تسعى الشّبكات الإرهابيّة إلى استغلال ضعف نُظُم إدارة الحدود لزعزعة الاستقرار والسّلم على الصّعيدين الوطنيّ والإقليميّ. وفي إطار التّعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التّابعة للأمم المُتّحدة، تُشاركُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة خبراتها في التّحقّق من أمن وثائق السّفر والحلول المُناسبة لإدارة الهويّات، فضلًا عن نظام جمع وتحليل البيانات، وذلك في ورشة عملٍ تحت عنوان: «تعزيز قدرات مُكافحة الإرهاب المُرتبطة بالحدود في منطقة السّاحل والمغرب العربيّ، من خلال قواعد البيانات الدوليّة وتعزيز التّعاون والتّنسيق وتبادل المعلومات»؛ تمّ عقدُ ورشة العمل هذه في الجزائر. وقد تضمّن ذلك على معلوماتٍ حول الحلول التكنولوجيّة، كنظام إدارة المعلومات البيومتريّة، بالإنكليزيّة *BIMS*، الذي قامت بتطويره المُنظّمة الدوليّة للهجرة ونظام تحليل بيانات ومعلومات الهجرة، بالإنكليزيّة *MIDAS*.

تعزيزُ الإدارة المُتكاملة للحدود

تعملُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة على تعزيز التّعاون والتّنسيق بين الأجهزة المعنيّة بالحدود، وذلك ضمن البلدان وفيما بينها أيضًا. يتجنّبُ هذا النّهجُ الازدواجيّة والتّداخل في عمليّات إدارة الحدود، الأمر الذي يؤدّي إلى إجراءات مُعالجة أسرع من ذي قبل، ويُقلّل قدر الإمكان من مخاطر وجود ثغرات في نظام إدارة الحدود ككلّ. ويتطلّب تحقيق هذا النّهج اتّباع آليّة تبادل معلوماتٍ تعملُ بأفضل صورة ممكنةٍ لتنسيق الاتّصالات بين الأجهزة المُشاركة في العمليّة.

وفي مصر، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بإجراء دورة تدريبيّة إقليميّة لتعزيز قدرات الاتّصالات ومُشاركة المعلومات لدى مسؤولي الحدود من بلدان شمال إفريقيا ومنطقة السّاحل، وكذلك بغية تعزيز التّنسيق والتّعاون الإقليميّ في مُكافحة الجرائم المُتعلّقة بالتنقّلات البشريّة، كالإتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين. أمّا في الأردن، فقد تمّت مُناقشة نهج الإدارة المُتكاملة للحدود ضمن إطار «حوار الشّرق الأوسط حول استراتيجيّة إدارة الحدود» بين البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعُمان والمغرب وقطر والمملكة العربيّة السّعوديّة وتونس والإمارات العربيّة المُتّحدة.

- **تقييمات إدارة الهجرة والحدود القائمة على الأدلّة**

مسؤولون معنيّون بالحدود في لبنان يُشاركون في تمرينٍ خلال دورةٍ لتدريب المُدرّبين حول إجراءات فحص جوازات السّفر، ضمن إطار برنامج إدارة الحدود الخاصّ بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

إنّ مُبادرات المُنظّمة الدوليّة للهجرة الخاصّة بالدّعم التّقنيّ وبناء القدرات تتمّ بناءً على طلبٍ من البلدان وترتكزُ على الأدلّة المُكتسبة عبر عمليّات التّقييم وهيَ مُصمّمة بما يُلائم وضعَ كلّ بلدٍ من البلدان على حدة. فعلى سبيل المثال، لتحسين الاستجابة لضغوط الهجرة وللتّخفيف من التّهديدات الأمنيّة النّاجمة عن الأوضاع في سوريا، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بإجراء زيارات ميدانيّة في لبنان لنقاط العبور الحدوديّة على الحدود اللّبنانيّة-السّوريّة. وقد تعرّف خبراءُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة، عبر تقييمات تمّ إجراؤها في مركز العبوديّة الحدوديّ في الحدود اللّبنانيّة الشّماليّة، على أهمّ احتياجات البنية التّحتيّة والاحتياجات العمليّاتيّة الاضطراريّة بغية حماية اللّاجئين السّوريّين الفارّين من الأزمة السوريّة وعواقبها، فضلًا عن حماية المُجتمعات المُقيمة في المناطق الحدوديّة. وعلى امتداد العام، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بتقديم معدّات خاصة بفحص جوازات السّفر وخدمات تجديد المكاتب، لتستفيد منها كلّ من المُديريّة العامّة للأمن العام في لبنان والقوات المُسلّحة اللّبنانيّة. وانطلاقًا من التّوصيات الصّادرة عن تقييمٍ مُشتركٍ قامت به المُنظّمة الدوليّة للهجرة والمُفوضيّة السّامية للأمم المُتّحدة لشؤون اللّاجئين والمركز الدوليّ لتنمية سياسات الهجرة في تونس، قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة بمُواصلة انخراطها طويل الأمد في دعم إصلاح القطاع الأمني. حيث يتمّ الآن العمل على تقييمٍ تقنيّ لنظام معلومات إدارة الحدود، وذلك بغية تحديد حلول تكنولوجيا الحدود الأنسب.

• الإجراءات العمليّاتيّة المعياريّة

تتناولُ التّقييماتُ التي تُجريها المُنظّمة الدوليّة للهجرة أطُر العمل الإجرائيّة

وفدٌ عراقيّ يلتقي بضبّاطٍ في في قسم الشرطة المركزيّة في بريشتينا، لنقاشٍ حول الفوائد والتّحدّيات المترتّبة على إدخال نموذج الشّرطة المُجتمعيّة إلى مهامّهم اليوميّة. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

والتّنظيميّة التي توجّه عمل السّلطات المُختصّة بالحدود. إنّ وجودَ مجموعة من الإجراءات العمليّة المعياريّة، التي تُسنِدُ مهامًّا إلى أطراف مُختلفة مُنخرطة في عمليّة إدارة الهجرة، هي ذات أهميّة كبيرة من أجل لتنسيق المهامّ اليوميّة التي يتكفّل بها مسؤولو الحدود. لقد بدأت المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العام 2014 عمليّة تطوير الإجراءات العمليّاتيّة المعياريّة في الإدارة الإنسانيّة للحدود لدى مسؤولي الحدود الأردنيّين المُنتشرين على الحدود مع الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، وكذلك بالنّسبة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية اللّيبيّ، بهدف ضمان الحقوق الأساسيّة واتّباع الإجراءات الواجبة حيال المُهاجرين غير النّظاميّين أثناء عمليّات تحديد الهويّة والإعادة إلى الدّيار. لقد اشتملت الإجراءات العمليّاتيّة المعياريّة لليبيا على دليلٍ للإرشاد حيال نظام إدارة المعلومات البيومتريّة، الذي تمّ وضعه في ستّة من مرافق احتجاز المُهاجرين التي تتمّ إدارتها من قبل جهاز مُكافحة الهجرة غير الشّرعيّة، وذلك بهدف دعم المسؤولين في تسجيل المُهاجرين وتحديد مواطن الضّعف لديهم.

• عمليّات تبادل المعلومات بين الأقران من دون وسطاء بشأن إدارة الهجرة والحدود

إنّ عمليّات تبادل النّظراء بين المسؤولين الحكوميّين –التي تطلعهم على أفضل المُمارسات الدوليّة- كانت قد أثبتت بأنّها وسيلة فعّالة لتعزيز المعرفة. وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، على مدار السّنة، بالتّرويج للزّيارات الدّراسيّة التي من شأنها أن تُتيح المجال أمام المسؤولين من اكتساب الخبرة المُباشرة مع نُظم إدارة الهجرة في مُختلف أنحاء العالم، الأمر الذي سيعزّزُ بدوره من فعاليّة النُظم الوطنيّة.

لقد زارَ عددٌ من المسؤولين المصريّين والسّودانيّين إيطاليا، حيث تعلّموا حول الصّعوبات التي تواجه إدارة الهجرة في حالات الطّوارئ في البحار ومُكافحة تهريب المُهاجرين والتّعرّف على حالات التّزوير في الهويّة، فضلًا عن أفضل مُمارسات الإدارة المُتكاملة للحدود. وقد تسنّت للمُشاركين الفرصة للتّفاعل مع النّظراء الإيطاليّين في أفضل المُمارسات في تحديد المُهاجرين غير النّظاميّين وإعادتهم إلى ديارهم بما يتماشى مع المعايير الدوليّة المعترف بها دوليًّا.

إضافة إلى ذلك، قامت المُنظّمة الدوليّة بدعم مُمثّلين من مصر ولبنان في تعلّم أحدث تكنولوجيا في إدارة الحدود، وذلك خلال مؤتمر دوليّ تمّ تنظيمه من قبل المُنظّمة الدوليّة للهجرة في تايلاند. وقد أتاحت هذه الفعاليّة فرصة للاطّلاع على حلول إدارة الهجرة المُستخدمة من قبل الحكومات وأجهزة إدارة الهجرة والحدود وشركات الطّيران وسلطات المطارات.

وواصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة تعزيز دور الشّرطة المُجتمعيّة بغية تعزيز التّماسك بين الشرطة والمُجتمع المدنيّ. ونظرًا للمُساهمة المُحتملة التي قد تُقدّمُها الشّرطة المُجتمعيّة في استحداث حَوْكَمة رشيدة في القطاع الأمنيّ، قامت المُنظّمة برعاية زيارةٍ دراسيّة إلى مجلس الأمن التّابع للأمم المُتّحدة، في كوسوفو التي يُديرها القرار 1244، وذلك لتسعة من المسؤولين العراقيّين، تمّ خلال هذه الزيارة قامت الشّرطة الكوسوفيّة بمُشاركة الدّروس المُستقاة وأفضل المُمارسات التي تمّ تحديدُها من خلال برنامج الشّرطة المُجتمعيّة الكوسوفيّ.

4. الرّبط بين الهجرة والتّنمية البشريّة

هناك فهمٌ مُتزايدٌ ضمن المنطقة، وعلى مُستوى العالم، حول ما يُسمّى بعلاقة التّنمية-الهجرة، مع الاعتراف بأنّ هاتين الظّاهرتين غالبًا ما تكونان مرتبطتين ارتباطًا وثيقًا، إذ أنّ كلّ واحدة منهما تؤدّي للأخرى وتؤثّر وتتأثّر بها. وقد ترافق هذا الاعتراف بالاهتمام المتجدّد بين الأطراف والجهات الحكوميّة وغيرها من الجهات المعنيّة الأخرى في المنطقة، لبناء قدراتها وتطوير السّياسات وتنفيذ البرامج التي تأخذ بالحسبان العلاقة التي تربط الهجرة بالتّنمية. والهدف من ذلك هو التّخفيف من التّحدّيات التي قد تفرضها تدفّقات الهجرة على المُهاجرين والمُجتمعات، وكذلك بغية تسخير الفوائد الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي يُمكن تحقيقها عبر الهجرة.

الهجرة القسريّة والتّنمية البشريّة

إنّ الصّراعات وانعدام الاستقرار، التي تسودُ مُختلف بلدان المنطقة، لاتزالُ تُواصل فرضها حدوثَ هجرة قسريّة واسعة النّطاق، وعمليّات نزوحٍ مطوّلةٍ. إنّ حجمَ ومدّة عمليّات النّزوح هذه من شأنها أن تضع المزيدَ من الضّغوط الشّديدة على النّسيج الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمُجتمعات المُضيفة، فضلًا عن إلقاء المزيد من الضّغوط على النّازحين من حيث الآفاق الاقتصاديّة والاجتماعيّة طويلة الأمد.

شكري هويدي، حدّادٌ من جبنيانة التّونسيّة، يُشاركُ في مشروعٍ مجتمعيٍّ ضمن إطار مُساعدة إعادة الإدماج المُخصّصة له.
جميع الحقوق محفوظة © 2014 (من تصوير فابيو دونُفريو)

امرأة مصريّة شابّة تتعلّم كيفيّة صناعة المشغولات اليدويّة ضمن إطار مشروع سبل العيش المُستدامة.
جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

لقد عانت المُجتمعات المُضيفة، ليس فقط من حيث تحقيق الاحتياجات الأساسيّة للمجموعات السّكانيّة النّازحة، وإنّما أيضًا من حيث الأثر الثّقيل الذي ينجم عن هذه التنقّلات الكبيرة في كلّ من أسواق العمل المحليّة وتكاليف السّكن والطّلب على السّلع والخدمات الأساسيّة الأخرى. واعترافًا بهذه التّحدّيات، وكذلك باحتماليّة ازدياد الشّحن والتوتّر بين المجموعات السّكانيّة النّازحة والمُجتمعات المُضيفة والمحليّة، فإنّ استجابة المُنظّمة الدوليّة للهجرة، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانيّة لهؤلاء النّازحين، يتضمّن بشكلٍ مُتزايدٍ على عناصر مُصمّمة خصّيصًا لتعزيز قدرات المُجتمعات وبناء رأس المال البشريّ. إنّ أنشطة كهذه تتضمّن على دعم مُبادرات سبل العيش والتّنمية المُجتمعيّة، التي تُفيد الأفراد من كلّ من المُجتمع المُضيف والمجموعات السكّانيّة النّازحة، فضلًا عن تقديم الخدمات الصحيّة والتدخّلات النّفس-اجتماعيّة والتّعليم وتدريب الشّباب.

هجرة اليد العاملة والتّنمية البشريّة

تستمرّ هجرة اليد العاملة لعبَ دورٍ تنمويٍّ كبيرٍ في المنطقة في كلّ من أكبر البلدان المُستقطبة للعمالة؛ بلدان المقصد، كبلدان الخليج والأردن، وكذلك بالنّسبة للبلدان المنشأ الرّئيسيّة كمصر ولبنان والمغرب وتونس التي تعتمدُ على هجرة اليد العاملة على أنّها إحدى مُخفّفات الضّغوط المترتّبة على البطالة في البلد الأم، وكذلك كمنبع اقتصاديّ عبر تدفّقات الحوّالات القادمة من مواطنيها المُغتربين.

حمدي بن كلفحة وحسين بسبس يصنعون قوارب للصّيد في مدينة صفاقس التّونسية، في إطار مشروع لدعم إعادة الإدماج. جميع الحقوق محفوظة © 2014 (من تصوير فابيو دونْفريو)

في العام 2014 وحده، تمّ تحويل ما يزيد عن 80 مليار دولارٍ أميركيٍّ من بلدان مجلس التّعاون الخليجيّ وحدها، ممّا يجعلُ من المنطقة المصدر الرّئيسيّ لما يقرب من خُمس الحوّالات على مُستوى العالم. وتُواصل كلٌّ من مصر ولبنان والمغرب وتونس تصدّرها قائمة أكبر البلدان المُستقبلة للحوّالات الماليّة على مُستوى العالم، حيث تستقبل مصر قرابة 19.6 مليار دولار أميركيّ، ولبنان 8.9 مليار دولار أميركيّ، أمّا المغرب فتستقبل قرابة 6.9 مليار دولار أميركيّ وتونس تستقبل 2.3 مليار دولار أميركيّ. وفي الوقت ذاته، فإنّ دراسةٌ استطلاعيّة قامت بإجرائها المُنظّمة الدوليّة للهجرة، جنبًا إلى جنبٍ مع قسم الاستطلاع في شركة غالاب، تناولت وجهات النّظر والآراء حول الهجرة في مُختلف أنحاء العالم، أشارَت إلى أنّ بلدان مجلس التّعاون الخليجيّ كانت من بين البلدان الأكثر إيجابيّة من حيث النّظرة إلى الهجرة على مُستوى العالم، حيث تعترف الأغلبيّة العُظمى من المُشاركين في الاستطلاع بأهميّة الهجرة والدّور الإيجابيّ الذي يقوم به العُمّال المُهاجرون في التّنمية الاقتصاديّة لبلدانهم.

ولكن، على الرّغم من التّصوّرات الإيجابيّة لهجرة اليد العاملة، والمُساهمات الكبيرة التي تُقدّمُها هذه الهجرة في تنمية بلدان المنشأ والمقصد، تُواجهُ تحدّياتٌ كثيرةٌ ذاتُ صلة بالاستغلال والابتزاز العمُالَ المُهاجرين، وذلك خلال عمليّات التّوظيف، فضلًا عن حماية العُمّال المنزليّين وغيرهم من المُهاجرين الضّعفاء في بلدان المقصد، تُواصلُ هذه التحدّياتُ تأثيرَها سلبًا على قيمة هجرة اليد العاملة في دعم التّنمية المُستدامة. لقد كان العام 2014 عامًا خصبًا من حيث عمل المُنظّمة الدوليّة للهجرة مع دول مجلس التّعاون الخليجيّ على هذه القضايا، حيث تمّ توقيع اتّفاقيّتين مع كلٍّ من الكويت والإمارات العربيّة المُتّحدة تتعلّق بإدارة هجرة اليد العاملة. أمّا على المُستوى العالميّ، فقد واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة قيادتها للنّظام الدوليّ لنزاهة التّوظيف، كوسيلةٍ لبناء الرّقابة وتحسين المُمارسات الأخلاقيّة ضمن قطاع توظيف اليد العاملة على المُستوى الدوليّ.

النّظام الدّوليّ لنزاهة التّوظيف

النّظامّ الدوليّ لنزاهة التّوظيف، هو عبارة عن تجمّع لمجموعة من أصحاب المصلحة الدوليّين المُلتزمين بالاختيار والتّوظيف العادل للعُمّال المُهاجرين. إنّ نِظام نزاهة التّوظيف هذا، الذي تمّ تأسيسهُ من قبل المنظّمة الدوليّة للهجرة، يضعُ إطارًا دوليًّا للتّوظيف الأخلاقيّ الطّوعيّ، والذي سيعودُ بدوره بالفائدة على أصحاب المصلحة المعنيّين في عمليّة هجرة اليد العاملة. سيتناولُ النّظامُ الدوليّ لنزاهة التّوظيف ويواجه عمليّات التّوظيف غير العادلة، وكذلك العمل على رأب الثّغرات التّنظيميّة الدوليّة التي تنظّم عمليّات استقدام العمالة في بلدان المنشأ والمقصد. وعلى وجه التّحديد ما يلي:

• يهدف النّظام الدوليّ لنزاهة التّوظيف إلى خلق تحالُفٍ بين القطاعين العامّ والخاصّ لكلّ من يرى من ذات المنظور من حكوماتٍ وأصحاب العمل والمُوَظّفين، وغيرهم من الشّركاء المُلتزمين بالتّوظيف الأخلاقيّ.

• سيقومُ النّظام الدوليّ لنزاهة التّوظيف بتطوير إطارٍ طوعيّ للاعتماد، وذلك كي يتمّ الاعتراف بأعضاء النّظام على أنّهم مُوظّفون عادلون وحسنو النيّة، وليتمّ تمييزهم عن الوسطاء عديمي الضّمير. وسيستندُ الاعتمادُ هذا على الالتزام بالمبادئ العامّة للتّوظيف الأخلاقيّ ومُدوّنة لقواعد السّلوك، ستشملُ هذه المُدوّنة على ما يلي:

- أن لا تُفرضَ أيّة رسومٍ على الباحثين عن عمل؛

- أن لا يتمّ الاحتفاظ بوثائق الهويّة أو جوازات سفر العُمّال؛

- أن يكون هناك شرطُ الشّفافيّة في سلسلة عرض اليد العاملة لديهم؛

• سيكونُ لدى الباحثين عن عمل معلومات أفضل حول التّوظيف الأخلاقيّ عبر بوّابةٍ للمعلومات وقائمة مُتاحةٍ للعوام بأعضاء النّظام الدّوليّ لنزاهة التّوظيف المُعتَمَدين دوليًّا.

• سيُديرُ نظامُ نزاهة التّوظيفِ آليّة للإحالة والشّكاوي، بغيةَ مُساعدة ضحايا التّوظيف غير الأخلاقيّ أو غير القانونيّ في تقديم الشّكاوي لدى الجهات المُختصّة.

وفي شهر تشرين الثّاني، نوفمبر، من العام 2014، قام وزراءُ العمل من دول مجلس التّعاون الخليجيّ ومن أكبر بلدان المنشأ بالاجتماع في الكويت، في الاجتماع الوزاريّ الثالث لحوار أبوظبي («التّشاورات الوزاريّة حول العمل في الخارج والعمالة التّعاقديّة لبلدان المنشأ والمقصد في آسيا»). وقد أسفر عن الاجتماع الوزاريّ المُوافقة على عددٍ من المُبادرات الخلّاقة التي تهدفُ إلى فهم وإدارة تعقيدات قطّاع التّوظيف بأفضل شكلٍ ممكن:

• ستُدير المُنظّمة الدوليّة للهجرة مشروعًا بحثيًّا واسع النّطاق يعمل على تحليلِ شبكات التّوظيف وسلاسل عرض العمالة بين نيبال وولاية كيرلا في الهند والإمارات العربيّة المُتّحدة بهدف الفهم الأفضل للرّوابط المؤسّساتيّة التي تُشكّل الغالبيّة العُظمة من هذه الشّبكات، بالإضافة إلى الأوضاع والظّروف التي تؤدّي إلى عملها بهذا الشّكل. ستُقدّمُ هذه الدّراسة البحثيّة توصياتٍ عمليّةٍ بشأن الابتكارات السياساتيّة والبرامجيّة لمُعالجة أوجه القصور.

• ستدعمُ الفلبّين، بالتّعاون مع المُنظّمة الدوليّة للهجرة، مشروعًا يهدفُ إلى وضع دورات تدريبيّة وموادّ حول التّوجيه الثّقافيّ ما قبل المُغادرة، تكونُ مُحدّثة، وستتمّ إقامتُها في مُختلف أنحاء أكبر بلدان المنشأ.

• ستقوم كلّ من الإمارات العربيّة المُتّحدة والكويت ببدء العمل بمشروعٍ تجريبيٍّ حول اختبار المهارات والاعتراف بالمهارات في مهنٍ مُحدّدة في قطاعي البناء والضّيافة.

هذا وقد قامت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، كذلك في شهر تشرين الثّاني، نوفمبر، من العام 2014، بتوقيع اتّفاقيّة مع برنامج الأمم المُتّحدة الإنمائيّ ومُنظّمة العمل الدوليّة ووزارة الشّؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، تهدفُ إلى بناء قدرات الهيئة العامّة للقوى العاملة على الإدارة والتّنظيم الفّعالين لسوق العمل. وسيشهدُ هذا البرنامج الذي سيستمرّ لمدّة سنتين قيام المُنظّمة الدوليّة للهجرة بإجراء مجموعة من المشاريع البحثيّة المُتعلّقة بهجرة اليد العاملة، وكذلك تقديم دورات تدريبيّة وورشات العمل فضلًا عن أنشطة بناء القدرات في إدارة هجرة اليد العاملة لمسؤولي الهيئة العامّة للقوى العاملة.

المُغتربون العرب والتّنمية البشريّة

في الحين الذي تميلُ فيه الحوّالات الماليّة، التي يُرسلُها المُهاجرون إلى ديارهم، إلى جذبِ قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام من الحكومات ووسائل الإعلام، يُساهم المُهاجرون من ناحية أخرى في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لبلدانهم الأم بشتّى الطّرق، بما في ذلك عبر تسهيل التّجارة والاستثمار، أو عن طريق نقل التّكنولوجيا والأفكار. إنّ في مُجتمعات الغربة العربيّة في كلٍّ من الولايات المُتّحدة الأميركيّة وفي أوروبا، بالإضافة إلى المُغتربين العرب ضمن منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك عددٌ لا يحصى من الخبراء والأفراد ذوي المعارات العالية، في شتّى المجالات، يستطيعُ هؤلاء، ويريدونَ، أن يُقدّموا ما يستطيعون تقديمهُ لبلدانهم الأم. فتقوم مثلا وادي التّكنولوجيا، أو «تيك-وادي»، الموجودة في وادي السّليكون، بربط أبناء مُجتمعات الغربة العربيّة النّاجحين جدًّا في مجال تكنولوجيا المعلومات مع

زراعة الخيار في إطار مشروع لدعم سبل العيش في العراق.
جميع الحقوق محفوظة © مكتب المُنظّمة الدوليّة للهجرة في العراق، 2014

الشّباب أصحاب المشاريع في تكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربيّة، وذلك ليُقدّموا لهم النّصيحة والخبرات، وليسهّلوا لهم فرص وصولهم إلى المُستثمرين وفتح أسواق جديدة. في حين تُواصل كلٌّ من الجمعيّة الطبيّة السّوريّة الأمريكيّة وجمعيّة يد بيد من أجل سوريا في المملكة المُتّحدة، بالإضافة إلى اتّحاد الأطبّاء العرب في أوروبا، العمل على تقديم المُساعدات والدّعم المُباشر للسوريّين المُحتاجين، وذلك داخل وخارج الجمهوريّة العربيّة السوريّة، في بلدان الجوار. ويتضمّن عملُ هذه الجمعيّات على تقديم الإمدادات الطبيّة والسّلع الضّروريّة الأخرى، فضلًا عن العودة المؤقّتة للمُغتربين السوريّين لأداء التّدخّلات الجراحيّة، بما في ذلك العمليّات الجراحيّة الطّارئة.

واصلت المُنظّمة الدوليّة للهجرة، على امتداد العام 2014، عملها لتسهيل وتسخير مُشاركة مُجتمعات الغربة في التّنمية من خلال: أوّلًا، بناء القدرة الحكوميّة للانخراط والعمل مع المُجتمعات في الخارج؛ وثانيًا، تحسين التّواصل والرّوابط مع وبين جمعيّات مُجتمعات الغربة العربيّة؛ ثالثًا، تصميم ووضع برامج لتسهيل مُشاركة مُجتمعات الغربة في التّنمية. وقد تضمّنت هذه المُبادرات، من بين جملة من الأمور: برامجَ لتعميم مسألة الهجرة وإدماجها في مُخطّطات التّنمية الوطنيّة في كلّ من المغرب وتونس؛ ورشات عملٍ تدريبيّةٍ حول الهجرة والتّنمية في مصر؛ توسيعُ شبكة جمعيّات مُجتمعات الغربة العربيّة لدى المُنظّمة الدوليّة للهجرة، لتتضمّن أيضًا على الجمعيّات في مُختلف أنحاء أوروبّا وأميركيا من تلك العاملة في مجالات كالطبّ وتكنولوجيا المعلومات والبحث العلميّ وتطوير الأعمال والاستثمار؛ وأخيرًا العمل على دعم العودة المؤقّتة للمواطنين المؤهّلين لبناء القدرات في المؤسّسات العامّة في المغرب والسّودان.

العودة المؤقّتة للمُواطنين المغاربة المؤهّلين

لقد بدأت المُنظّمة الدوليّة للهجرة العمل ببرنامجها العودة المؤقّتة للمواطنين المؤهّلين في المغرب، في تشرين الأوّل، أكتوبر، من العام 2012، رامية بذلك إلى تسخير المهارات المُتقدّمة وتدريب المواطنين المُقيمين في الخارج، بغية بناء قدرات بلدان المقصد. وإلى يومنا هذا، تمّ تنفيذُ أكثر من 40 تمرينًا لبناء القدرات في مُختلف أنحاء المغرب، وفي مُختلف المجالات التي تراوحت بين الدّعم التّقنيّ البرامجيّ إلى التّنمية الاجتماعيّة والبحث العلميّ والتكنولوجيّ والقانون والحماية والدّفاع القانونيّ والصّحة والاتّصالات.

وخلال العامين الاثنين الذين تمّ خلالهما العملُ بهذا المشروع، تمّت إقامة زيارتين تبادليّتين إلى هولندا، وذلك لوفود من المؤسّسات المغربيّة والشّريكة. وخلال هتين الزّيارتين التّبادليّتين، تسنّت للمُشاركين فرصةُ المُشاركة في مُختلف المواضيع، بما فيها نقل الخبرات وبناء شبكات التّواصل بين البلدان والتّعاون مع المؤسّسات الأخرى وتطوير مجالات جديدة للبحث والتّدريب ووضع البرامج.

الدّكتور أحمد رشيد (واقفًا)، هو أستاذ في الهندسة الكهربائيّة والطّاقة المُتجدّدة في فرنسا. عادَ الدّكتور رشيد إلى المغرب في إطار برنامج العودة المؤقّتة للمواطنين المؤهّلين.
جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

تحتَ المجهر: الدّكتور أحمد رشيد

الدّكتور أحمد رشيد وأحد طلّاب الدّكتوراه، أثناء سباق السّيارات التي تعمل على الطّاقة الشّمسيّة في مراكش، في أيلول، سبتمبر، 2014. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

الدّكتور أحمد رشيد، هو أستاذ في الهندسة الكهربائيّة والطّاقة المُتجدّدة في جامعة بيكاردي جول فيرن، في مدينة أميان الفرنسيّة. عادَ الدّكتور رشيد إلى المغرب في إطار برنامج العودة المؤقّتة للمواطنين المؤهّلين، ليعملَ في كليّة العلوم والهندسة، في جامعة القاضي عياض، في مراكش المغربيّة، حيث قام بالمُساعدة في إنشاء النّموذج الأوّلي لسيارة تعمل بالطاقة الشمسيّة، حيث قامت لاحقًا الجامعة بإدخال هذه السّيارة في السّباق الوطنيّ للسّيارات التي تعمل بالطاقة الشمسيّة، في مواجهة جامعاتٍ من فرنسا وأستراليا وتركيّا، والذي تمّ إجراؤه في شهر أيلول، سبتمبر، من العام 2014.

من خلال العمل لمدّة ثلاثة أشهر مُتواصلة مع فريق من طلّاب الدّكتوراه ورئيس كليّة العلوم، قام الدّكتور أحمد رشيد بإنشاء سيّارة فازت على المُستوى القُطريّ، في فعاليّة تمّ تنظيمُها من قبل المكتب الشريف للفوسفاط، وكذلك بالتعاون مع المعهد المغربيّ لأبحاث الطاقة الشمسيّة والطاقة الجديدة. ومع العلم بأنّ تركيّا هي التي فازت بالمُسابقة على المُستوى الدوليّ، إلّا أنّ الفرق المُشاركة من جامعة مراكش كانت قد تلقّت ثناءً خاصًّا من قبل لجنة التّحكيم للاتّحاد الدوليّ لسيّارات الطاقة الشمسيّة، وتمّت دعوتهم للمُشاركة على المُستوى الدوليّ في أبوظبي، في العام 2015.

صيّادو السّمك في مدينة أحور اليمنيّة، يلتقون بالفرق الميدانيّة التّابعة للمُنظّمة الدوليّة للهجرة، بغية مُناقشة أوضاعهم ومواطن ضعفهم واحتياجاتهم الماسّة والعاجلة.

جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

5. الأبحاث والمنشورات: أبرز ما حمله العام 2014

دراسات الهجرة الدّوليّة الاستقصائيّة للأُسر المعيشيّة في بلدان منطقة البحر الأبيض المُتوسّط

إنّ المُنظّمة الدوليّة للهجرة شريكةٌ في برنامج دراسات الهجرة الدّوليّة الاستقصائيّة للأسر المعيشيّة في بلدان منطقة البحر الأبيض المُتوسّط؛ ويقوم هذا البرنامجُ بإجراء دراساتٍ استقصائيّةٍ مُنَسَّقةٍ بناءً على طلبٍ من المكاتب الإحصائيّة الوطنيّة لبلدانٍ مُحدّدة من جنوب وشرق المُتوسّط. وتُقدّمُ هذه الدّراساتُ الاستقصائيّةُ بياناتٍ فريدة مُفصّلة وقابلة للمقارنة حول ديناميّات الهجرة في المنطقة. وتدعمُ المُنظّمة الدوليّة للهجرة الأنشطة التقنيّة والتّعاون والتّنسيق على المُستوى الإقليميّ، في الحين الذي تُشارك فيه على المُستويات القطريّة في تحليل البيانات وإنتاج المعارف، كمصر في العام 2014، على سبيل المثال لا الحصر

تقييمُ أولويّات تطوير سياسات الهجرة المُعتمدة في ليبيا: رؤية استراتيجيّة

يدعمُ التّقرير التقييميُّ هذا الجهود الرّامية إلى تحسين وتطوير سياسات الهجرة الدّاخليّة المُعتمدة في ليبيا. يقومُ هذا التّقريرُ بتحليل النُّظم والقواعد اللّيبيّة الحاليّة، بالإضافة إلى الهياكل المؤسّساتيّة والمُمارسات، المُتعلّقة بإدارة الهجرة في مجالات تُعتبر أولويّات لعمليّة تطوير السّياسات، كما ويقوم بصياغة عدّة خياراتٍ للتّطوير المُستقبليّ لسياسات الهجرة من حيث كلّ من الهجرة النّظاميّة وغير النّظاميّة، فضلًا عن قدرات السّلطات المعنيّة. يُقدّمُ هذا التّقييمُ لمحة عامّة عن تحدّيات الهجرة التي تواجه ليبيا، ويقترح كيفيّة مواجهة هذه التّحدّيات من خلال الإجراءات الحكوميّة.

تقييمُ تجارب إعادة إدماج أطفال في تماسّ مع القانون في العراق

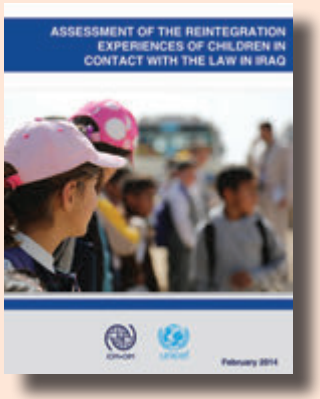

منذُ العام 2003، أدّى الصّراع والعنفُ والفقرُ والنّزوح إلى تعريض الأطفال، بشكلٍ أعلى من المُعتاد، لخطر أن يكونوا على تماسٍ مع القانون. من المفهومِ أنّ الأرقام الرّسميّة لا تمثّلُ سوى نسبة ضئيلةٍ من مُجمل قضايا الجنوح، مع نصّ القانون العراقيّ على مُختلف البدائل غير الاحتجازيّة، كالغرامات ووقف التّنفيذ تحت المُراقبة، وذلك في كلّ من مرحلة ما قبل المُحاكمة وفي مرحلة صدور الحكم/الفصل. تفيدُ تقاريرٌ بأنّ هناك ضبّاط شرطةٍ يصرفون عددًا كبيرًا من الحالات دون إخضاعها للإجراءات القضائيّة الرّسميّة، ولكن مع وجود آليّاتٍ محدودة للمُتابعة، وليس معروفًا إلّا القليل عن مصير هؤلاء الأطفال، ومن المُعتقد بأنّ العديد يبقون عرضة للعودة إلى سلوكيّاتهم السّابقة.

المشروع التّجريبيّ: إعداد الاستراتيجيّة والتّقييمات للاستجابة لأثر ارتفاع مُستوى منسوب مياه البحر على التنقّل البشريّ في أبوقير، مصر.

من شأن الآثار المترتّبة على ارتفاع منسوب مياه البحر أن تُدمّر حياة وسبل معيشة البشر الذين يعيشون في المُجتمعات السّاحليّة، وقد تؤدّي إلى هجرتهم، بشكلٍ مؤقّتٍ أو أكثر ديمومة، إلى مناطق يتصوّرون وجود فرصٍ أفضل فيها. يعرضُ هذا التّقريرُ نتائج البحث والأنشطة السّاعية لتقييم آثار ارتفاع منسوب مياه البحر على أبوقير، ويؤول إلى استنتاجاتٍ وتوصياتٍ حول السّياسات والخيارات العمليّة المُمكن اعتمادها لمواجهة الآثار السّلبيّة لارتفاع منسوب مياه البحر.

النّزوحُ المُتواصل: ملفّ العراق بين عامي 2013-2014

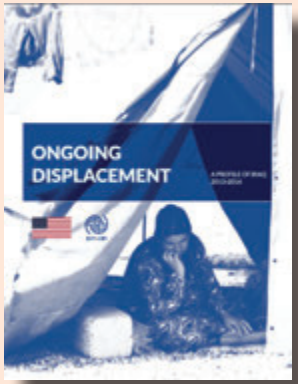

تُقدّم عمليّات النّزوح المُستمرّ ملفّات توصيفيّة لاتّجاهات الهجرة وللظّروف المعيشيّة والاحتياجات والمقاصد بالنّسبة للمجموعات السكانيّة التي اضّطرّت على النّزوح في العراق منذ العام 2013. ومن خلال سلسلةٍ من استبيانات الأسر المعيشيّة ومُناقشات مجموعات التّركيز والبيانات التّكميليّة من مصفوفة تتبّع النّزوح الخاصّة بالمُنظّمة الدوليّة للهجرة، يُقدّمُ هذا التّقريرُ عرضًا متعمّقًا وشاملًا لكيفيّة تأثير الأزمات الأخيرة على النّزوح الدّاخليّ في العراق.

دراسة تجريبيّة: العُمّال المُهاجرون الإثيوبيّون في مزارع القات في مدينة رداع اليمنيّة

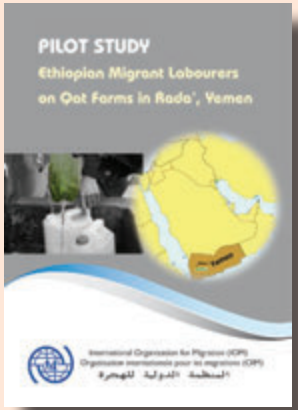

يتناولُ هذا العمل البحثيّ التّحقيق في أوضاع العُمّال المُهاجرين الإثيوبيّين الذين يُزعمُ بأنّهم يُجبرون على العمل القسريّ في مزارع القات، في مدينة رداع اليمنيّة. وينظرُ البحثُ في الأوضاع التي يعمَلون بها في هذا القطاع غير المُنظّم والإطار التّشريعيّ المحليّ والمخاطر المُرتبطة بتهريب المُهاجرين، واضعًا إيّاها في السّياق التّاريخيّ للهجرة بين اليمن والقرن الإفريقيّ والحوافز السّوسيو-اقتصاديّة الأخيرة. لم يجد البحثُ أيّ دليلٍ قاطع على أنّ المُهاجرين الإثيوبيّين غير النّظاميّين تمّ الإتجارُ بهم بغرض العمل القسريّ، على الرّغم من أنّ التّضليل كان جانبًا من جوانب عمليّة التّهريب. ويُقدّمُ البحثُ قائمة توصياتٍ للحكومة اليمنيّة والمُجتمع الدّوليّ ومُنظّمات المُجتمع المدنيّ المحليّة للتصرّف واتّخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستجابة لمواجهة استغلال العمّال والإتجار بالبشر وتهريب المُهاجرين.

دراسة تجريبيّة: الزّواج السّياحيّ في اليمن

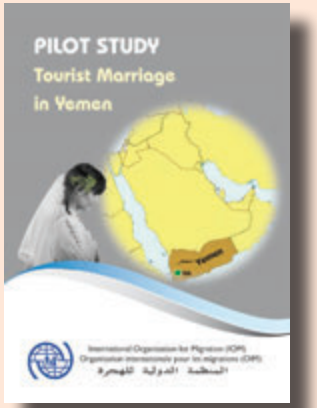

يُقدّم هذا العمل البحثيّ تقييمًا لظاهرة الزّواج السّياحيّ في اليمن؛ ويعرّفها على أنّها ارتباطٌ رسميّ مؤقّتٌ بين أنثى يمنيّة وجلٌ من إحدى بلدان الخليج. تبحثُ هذه الدّراسة في الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى عواقب الزّواج السّياحيّ، ويُسلّط الضّوء على آثار هذا الزّواج على الفتيات اليمنيّات الشّابّات وعلى عائلاتهم. كما ويوضّح هذا البحثُ كيف أنّ الزّواج السّياحيّ هو شكلٌ من أشكال الإتجار بالبشر مذ أنّ العريس يخدعُ العروسَ ووالديها، وينوي استغلالها لفترة قصيرة (من أسبوع، لشهرٍ، على سبيل المثال) لأغراضٍ جنسيّة. ويُقدّمُ البحثُ قائمة توصياتٍ للحكومة اليمنيّة والمُجتمع الدّوليّ ومُنظّمات المُجتمع المدنيّ المحليّة لاتّخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستجابة لمواجهة الإتجار بالبشر.

مُهاجرون في الوطن: تقييم سبل العيش للعائدين اللّبنانيين من سوريا

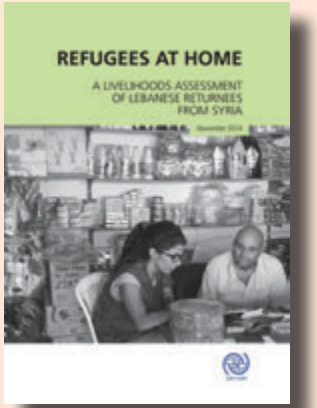

إنّ المواطنين اللّبنانيّين العائدين من إقاماتهم في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة يجب أن يحصلوا على القدر ذاته من إمكانيّة دخول سوق العمل اللّبنانيّة والخدمات العامّة. بيدَ أنّ الواقع يفرضُ عكسَ ذلك، فهم غالبًا ما يُنظَرُ لهم على أنّهم سوريّون، وليسوا على درايةٍ بالخدمات المُتاحة لهم، وفي الحين ذاته غالبًا ما يفتقرون لدعم الأصدقاء والعائلة. وعلاوة عن ذلك، في بداية استجابة الطّوارئ للأزمة، لم تخصّ المُساعدات الإنسانيّة العائدين اللّبنانيّين على النحو ذاته الذي خصّت به اللّاجئين، ولايزال العائدون اللّبنانيّون، عمومًا، مجموعة تفتقر إلى المُساعدات الكافية. ويأخذُ هذا التّقرير في الحسبان المعلومات التي تمّ جمعها على امتداد العامين 2013 و2014 من قبل الهيئة العليا للإغاثة التّابعة للحكومة اللّبنانية والمُنظّمة الدوليّة للهجرة، بغية تقييم الوضع السّوسيو-اقتصاديّ لأسر العائدين اللّبنانيّين لجعل البرامج طويلة الأمد التي يتمّ وضعها، بغية تحسين سبل المعيشة لهؤلاء العائدين، قائمة على الأدلّة والمعرفة.

الإحصائيّات الرّئيسيّة لأنشطة المنظّمة الدوليّة للهجرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2014

امرأة عراقيّة ترعى ماشيتها في إطار مشروع دعم سبل العيش.
جميع الحقوق محفوظة © المنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

Beneficiaries of IOM development and humanitarian assistance activities in 2014

Type of programme	Number of beneficiaries
Provision of non-food items and food distribution	2,322,032
WASH assistance	1,050,252
Health care (excluding health screenings)	654,405
Awareness-raising	401,165
Mass movement operations from the Middle East and North Africa provided in the context of ongoing humanitarian crises	134,933
Provision of shelter assistance (including construction, maintenance and management of collective shelter facilities and provision rental subsidies, excluding the provision of shelter kits)	75,732
Health screenings	38,311
Resettlement movement assistance	31,880
Livelihoods and placement support (excluding support for microenterprises)	26,404
Other kinds of material assistance	15,410
Movement assistance (from and to the Middle East and North Africa, excluding resettlement assistance and movements undertaken in the context of ongoing humanitarian crises)	11,621
Pre-departure orientation	10,416
Education	4,124
Assistance to victims of trafficking	411
Financial support for microenterprises	248
Family tracing	7
Total	**4,777,351**
Displacement tracking and monitoring	
Cumulative total internally displaced persons tracked and monitored as of end of 2014	4,003,154
Cumulative total returnees tracked and monitored as of end of 2014	485,465
Total	**4,488,619**

أطفالٌ سوريّون يجلسون في ملجأ مبنيّ حديثًا في ضواحي العاصمة السّوريّة دمشق. المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

Total beneficiaries of IOM development and humanitarian assistance activities in 2014: 4,777,351

Breakdown of total beneficiaries of IOM assistance activities in 2014, by type of activity

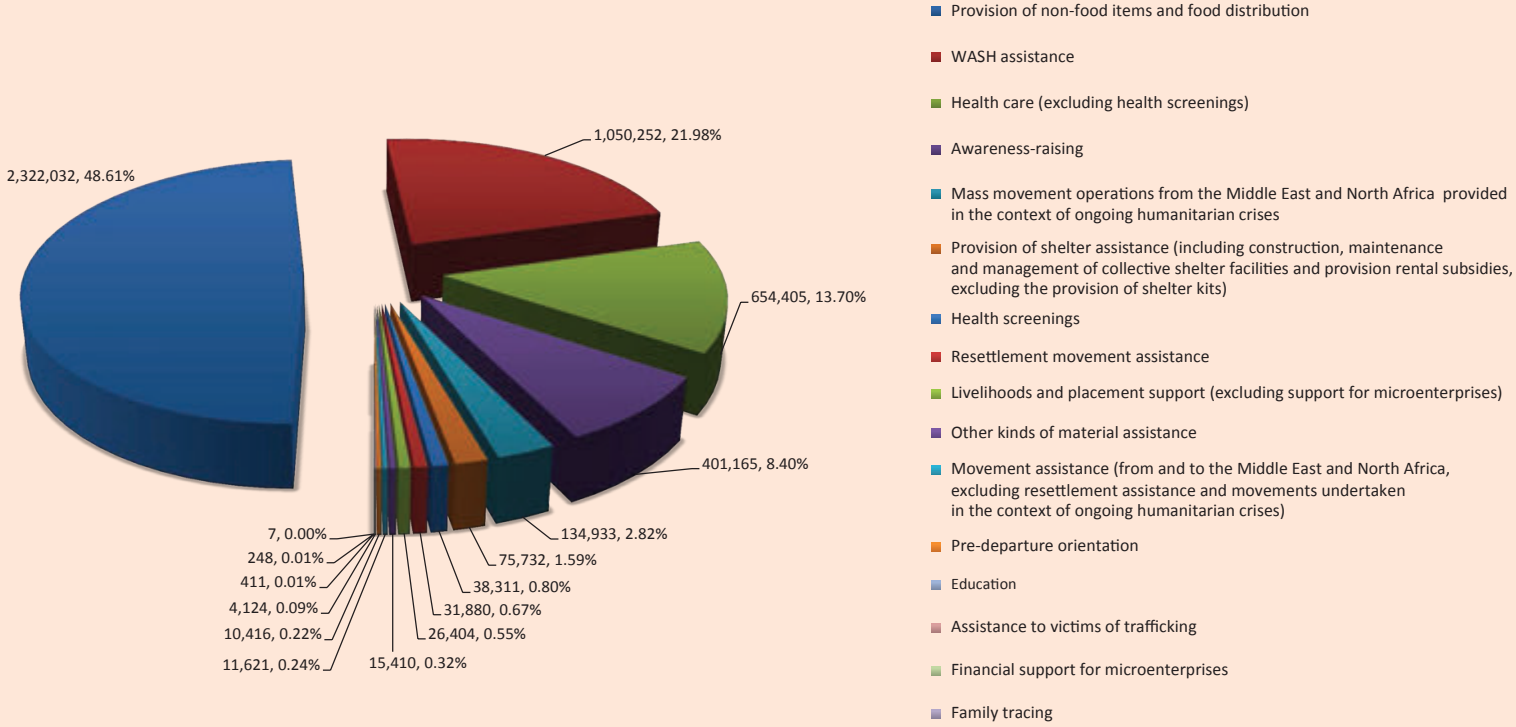

Estimated breakdown of total beneficiaries, by gender

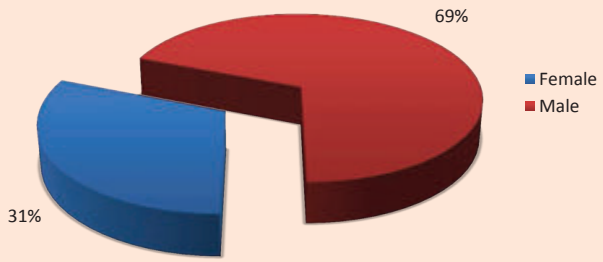

Estimated breakdown of total beneficiaries, by type of beneficiary

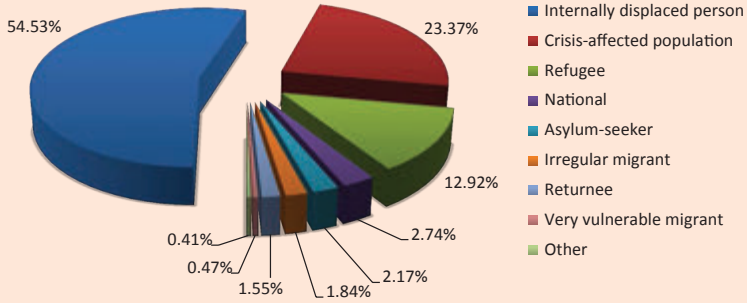

*Other includes victims of trafficking, stranded, detainees, unknowns, unaccompanied minors, students and migrants

Estimated breakdown of total beneficiaries, by country of implementation

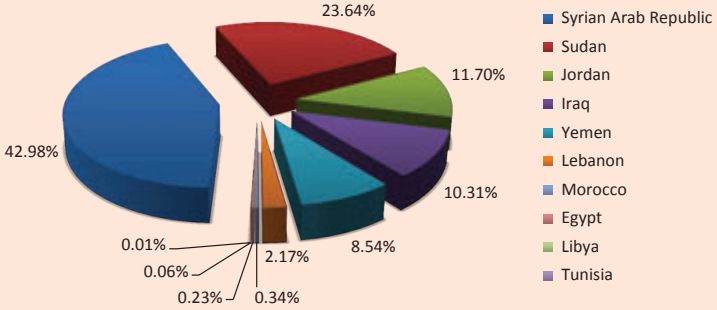

Estimated breakdown of total beneficiaries, by age

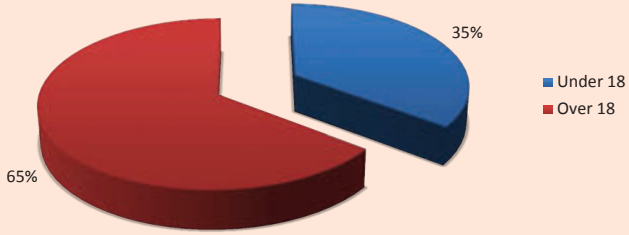

Total beneficiaries of non-food items (NFI) and food distribution in 2014: 2,322,032

Breakdown of NFI and food distribution beneficiaries, by nationality

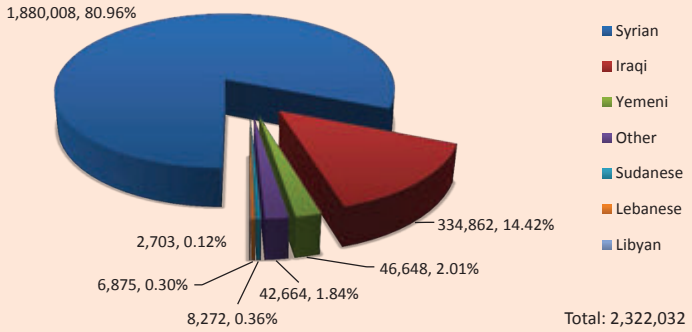

Total: 2,322,032

* Other nationalities include Afghani, Bangladeshi, Burkinabe, Cameroonian, Central African, Chadian, Danish, Egyptian, Eritrean, Ethiopian, Ghanaian, Guinean, Ivorian, Jamaican, Jordanian, Malian, Moroccan, Nigerian, Palestinian, Rwandan, Russian, Somali, Togolese, Tunisian, unknown, Zambian

Estimated breakdown of NFI and food distribution beneficiaries, by age

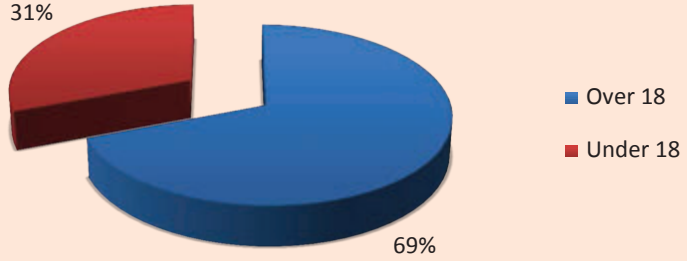

Breakdown of NFI and food distribution beneficiaries, by type of beneficiary

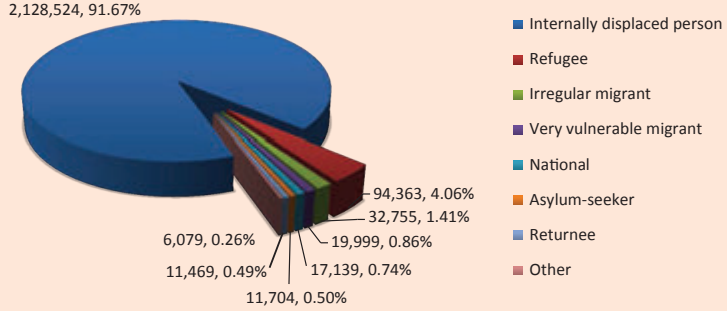

* Other beneficiaries include detainees, migrants, stranded, and very vulnerable migrants

Estimated breakdown of NFI beneficiaries, by gender

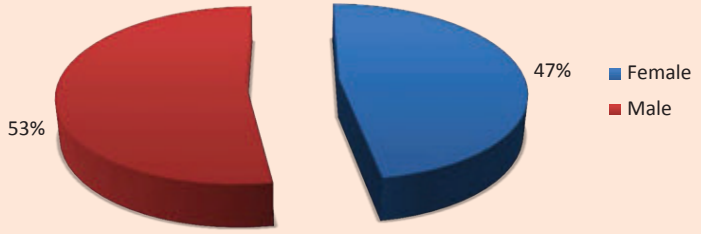

Beneficiaries of mass movement operations from MENA provided in the context of ongoing humanitarian crises in 2014: 134,933

Breakdown of emergency movement beneficiaries, by gender

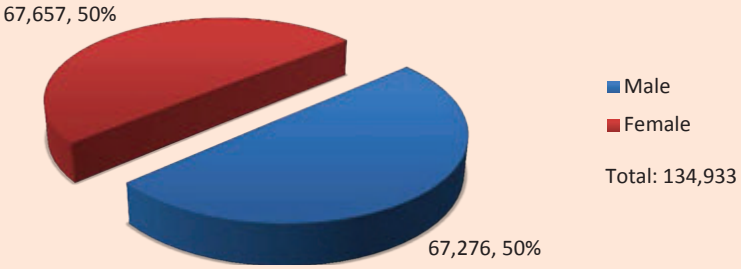

Estimated breakdown of emergency movement beneficiaries, by age

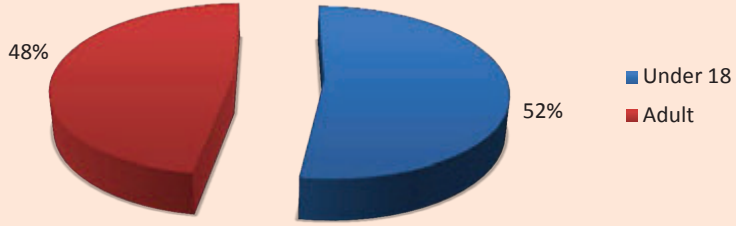

Breakdown of emergency beneficiaries, by nationality and status

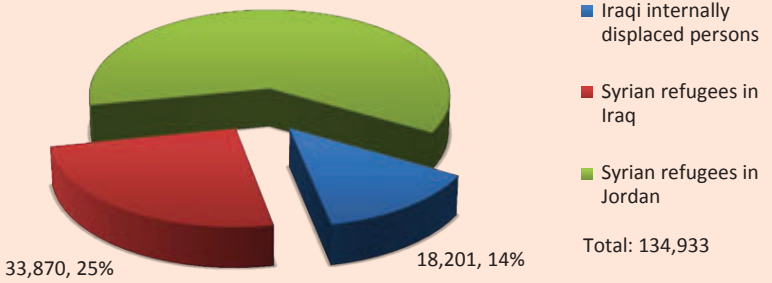

Breakdown of beneficiaries of mass movement operations from the Middle East and North Africa region, in the context of ongoing humanitarian crises, by type of movement operation

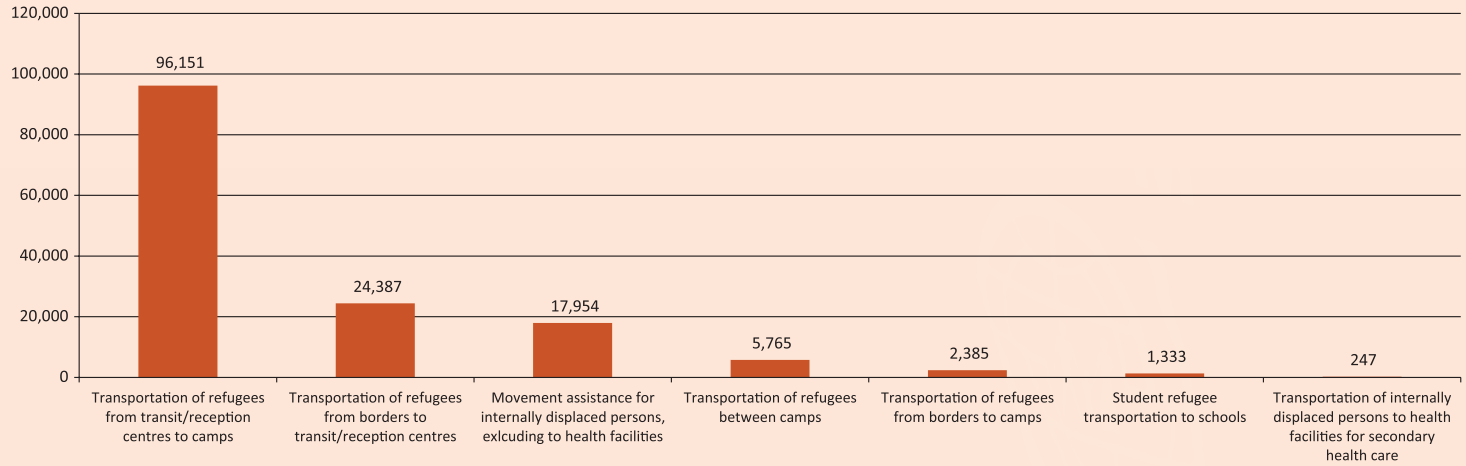

Some beneficiaries received more than one type of assistance.

Total: 148,222

رجالٌ نازحون يجلسون قرب جدار مخيّم للّاجئين في العراق.
جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

Movement assistance provided from MENA in 2014, excluding resettlement assistance and movements undertaken in the context of ongoing humanitarian crises: 8,196

Breakdown of movement assistance beneficiaries, by country of destination

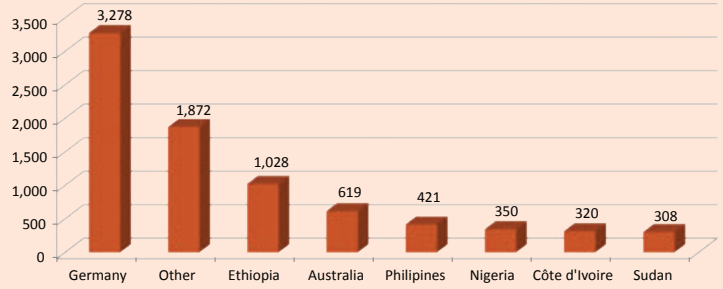

Breakdown of beneficiaries of movement assistance from the Middle East and North Africa, by nationality

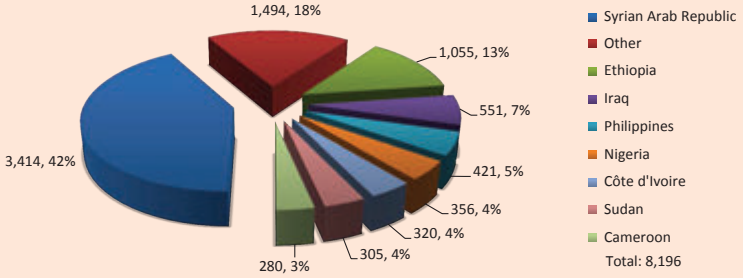

Breakdown of movements beneficiaries from the Middle East and North Africa, by country of departure

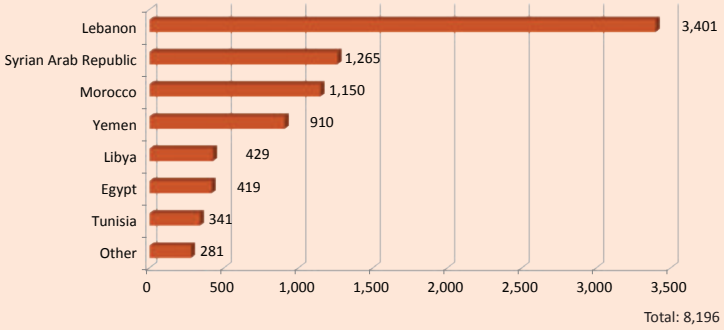

*Other countries of departure include Iraq, Jordan, Qatar, Saudi Arabia, Sudan, the United Arab Emirates

Breakdown of all beneficiares of movement assistance, by type of assistance

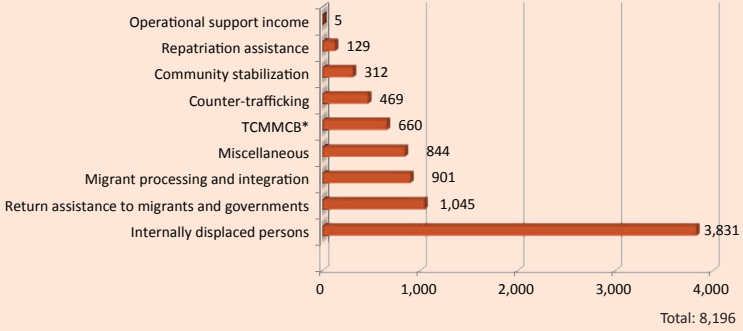

* Technical Cooperation on Migration Management and Capacity-building

Beneficiaries of IOM movement assistance to the MENA region in 2014, excluding resettlement assistance and movements undertaken in the context of ongoing humanitarian crises: 3,425

Breakdown of movements undertaken to top five countries of destination in the Middle East and North Africa region in 2014

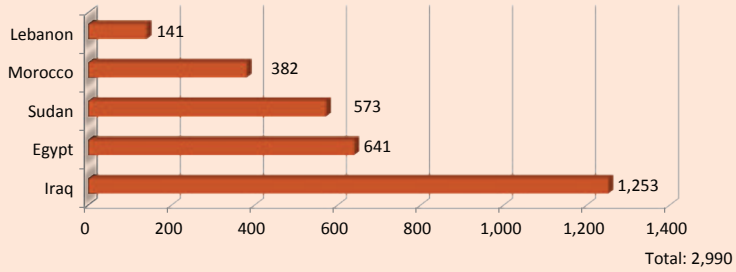

Breakdown of top five nationalities of beneficiaries of movement assistance to the Middle East and North Africa in 2014

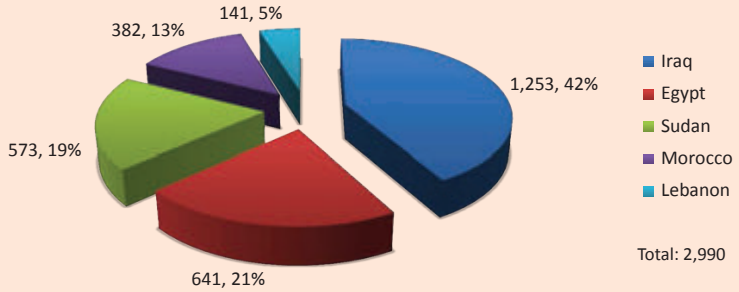

Breakdown of beneficiaries, by type of movement

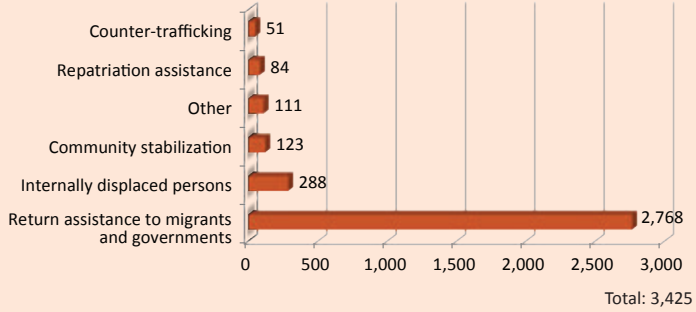

*Other types of movements include migrant processing and integration, TCMMCB, miscellaneous and operational support income

Breakdown of movements undertaken from top five countries of departure to the Middle East and North Africa region in 2014

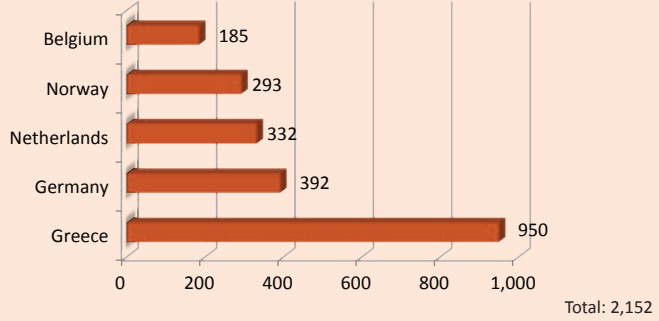

Total beneficiaries of pre-departure orientations in 2014: 10,416

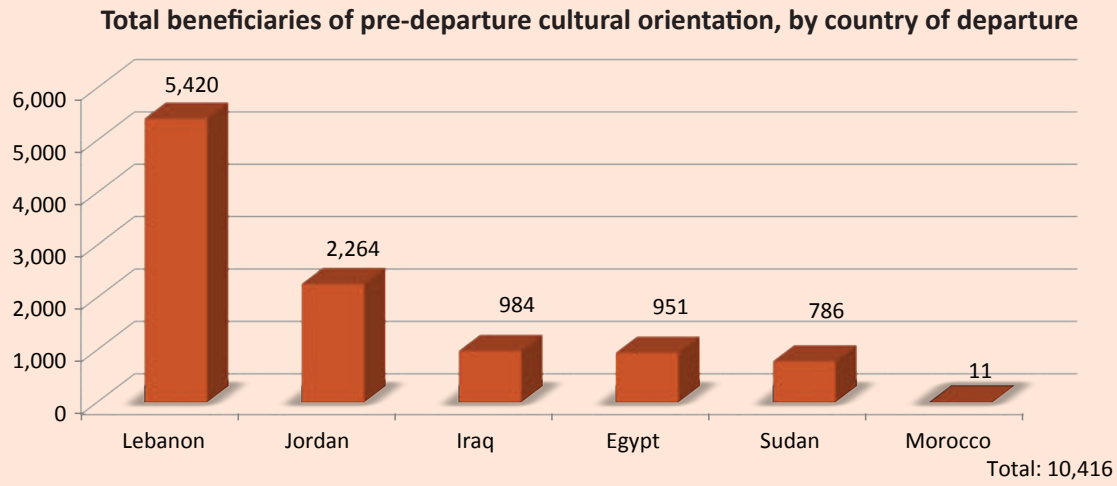

Title of programme	Number of beneficiaries
COA (Canadian Orientation Abroad)	3,378
USCO RSC Middle East and North Africa	2,845
DECO (German Cultural Orientation)	2,129
AUSCO (Australian Cultural Orientation)	1,299
NORCO (Norwegian Cultural Orientation)	371
FRCO (French Cultural Orientation)	142
UKCO (United Kingdom Cultural Orientation)	96
CHCO (Swiss Cultural Orientation)	63
NLCO III (Netherlands Cultural Orientation)	53
CO NAREIS (Dutch Orientation for Family Reunification)	40
Total	**10,416**

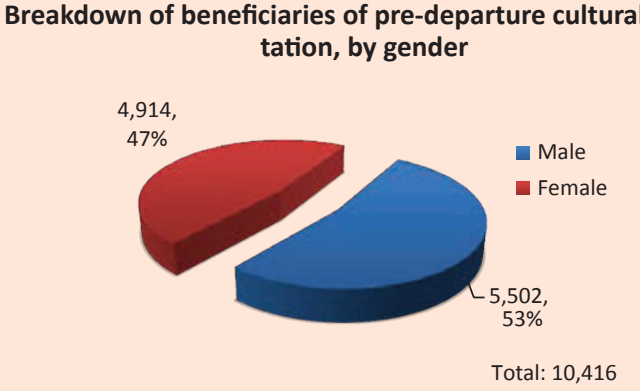

Total beneficiaries of health screenings in 2014: 38,311

Beneficiaries of health screenings, broken down by country of implementation

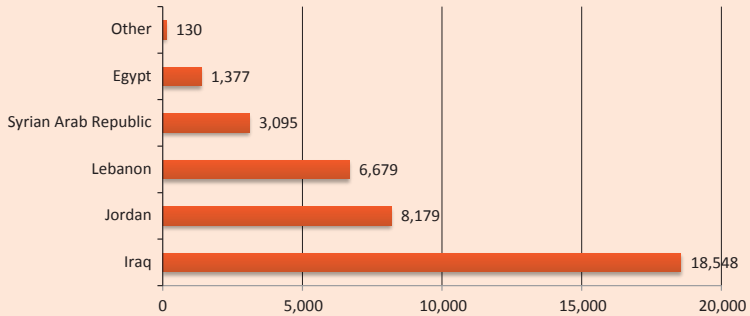

Total: 38,311

* Other countries include Algeria, Bahrain, Morocco, Oman, Saudi Arabia and Tunisia

Beneficiaries of health screenings, broken down by country of destination

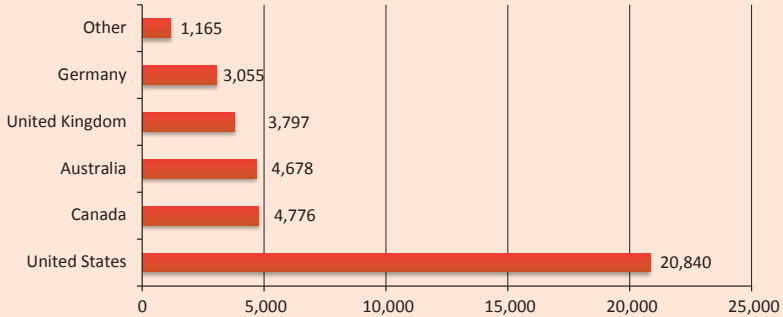

Total: 38,311

* Other countries include Austria, Denmark, France, Ireland, Luxembourg, the Netherlands, New Zealand, Spain, Uruguay

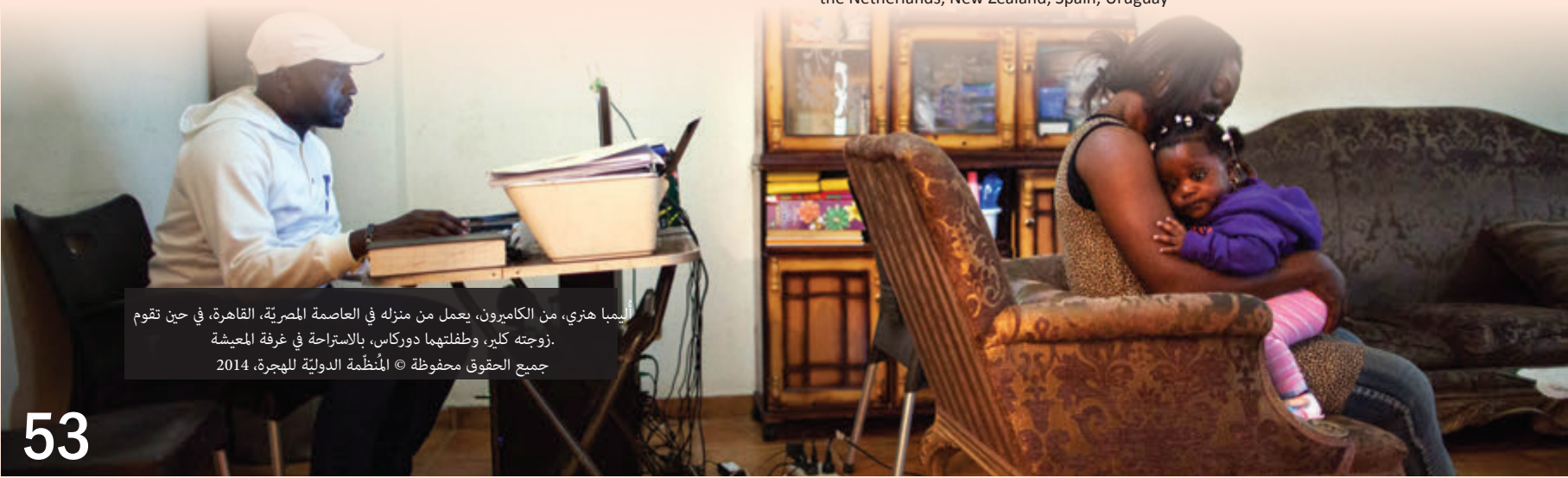

أليمبا هنري، من الكاميرون، يعمل من منزله في العاصمة المصريّة، القاهرة، في حين تقوم زوجته كلير، وطفلتهما دوركاس، بالاستراحة في غرفة المعيشة.

جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

Total resettlement beneficiaries from the Middle East and North Africa in 2014: 31,880

Breakdown of resettlement assistance beneficiaries' country of departure

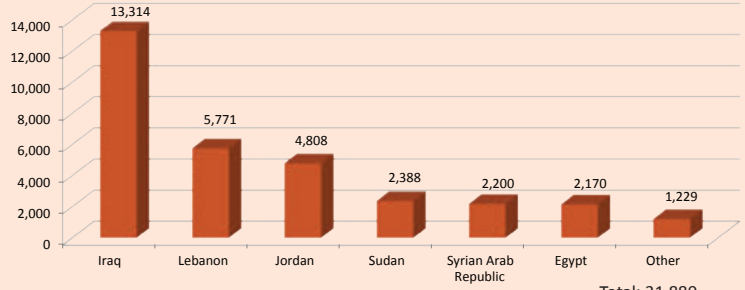

Total: 31,880

* Other countries include Algeria, Bahrain, Kuwait, Libya, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Tunisia, the United Arab Emirates and Yemen

Breakdown of resettlement assistance beneficiaries' country of destination

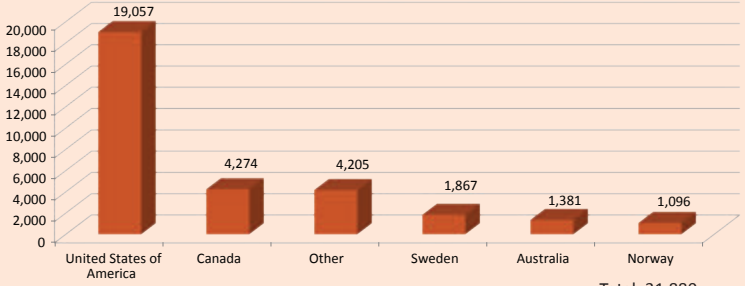

Total: 31,880

* Other countries include Albania, Austria, Argentina, Brazil, Côte d'Ivoire, Denmark, Finland, France, Germany, Iceland, Ireland, Luxembourg, the Netherlands, New Zealand, the Philippines, Romania, Slovakia, Spain, Switzerland, the United Kingdom

Breakdown of resettlement beneficiaries, by nationality

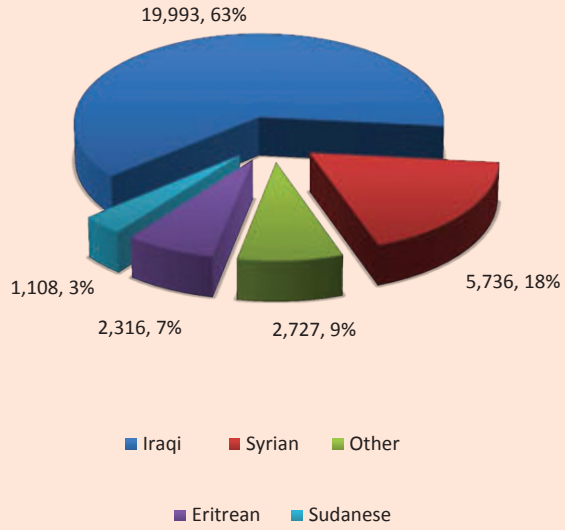

Total: 31,880

* Other nationalities include Afghan, Algerian, Austrian, Bahraini, Brazilian, Cameroonian, Central African, Chadian, Congolese, Congolese (Democratic Republic), Danish, Egyptian, Ethiopian, Filipino, Ghanaian, Guinean, Iranian, Ivorian, Jordanian, Kuwaiti, Lebanese, Libyan, Nigerian, Nigerien, Omani, Pakistani, Palestinian, Russian, Saint Helenian, Senegalese, Somali, South Sudanese, Sri Lankan, Swiss, Togolese, Tunisian, Turkish, Western Saharan, unknown, Yemeni, Zimbabwean

Total beneficiaries of assistance to victims of trafficking in 2014: 411

Total victims of trafficking assisted in the Middle East and North Africa, by country of assistance

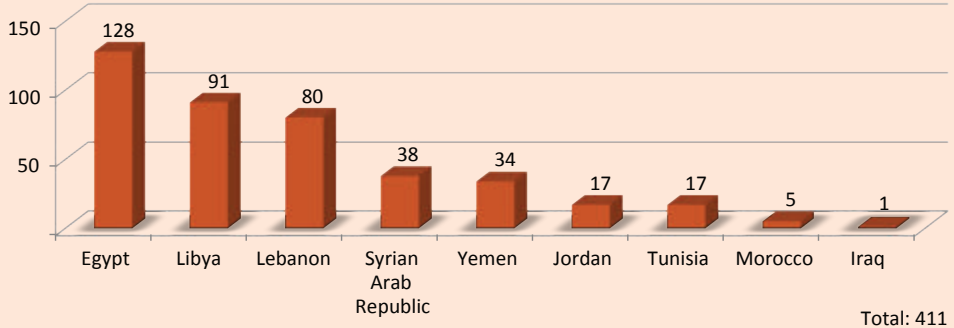

Breakdown of victims of trafficking, by primary form of exploitation

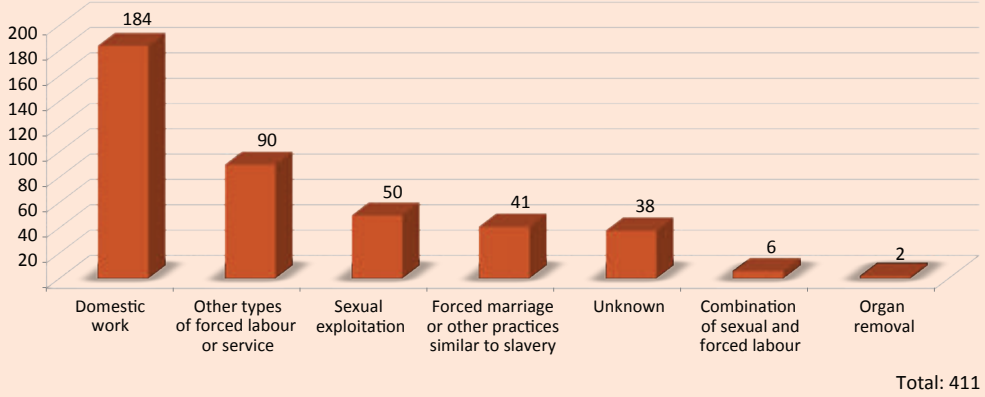

Breakdown of victims of trafficking assisted, by age

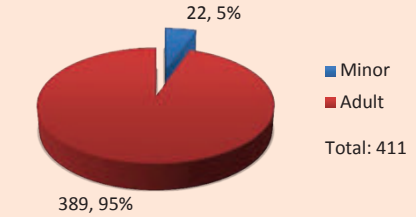

Breakdown of victims of trafficking assisted, by geographic scope

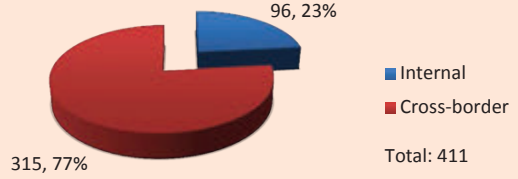

Breakdown of victims of trafficking assisted, by gender

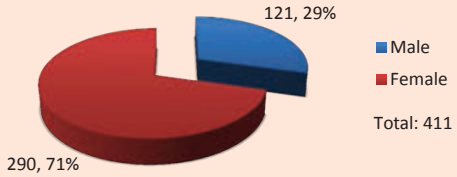

Total beneficiaries of migration health services in 2014 (including health screenings): 692,716

Breakdown of health-care activities, by type of service

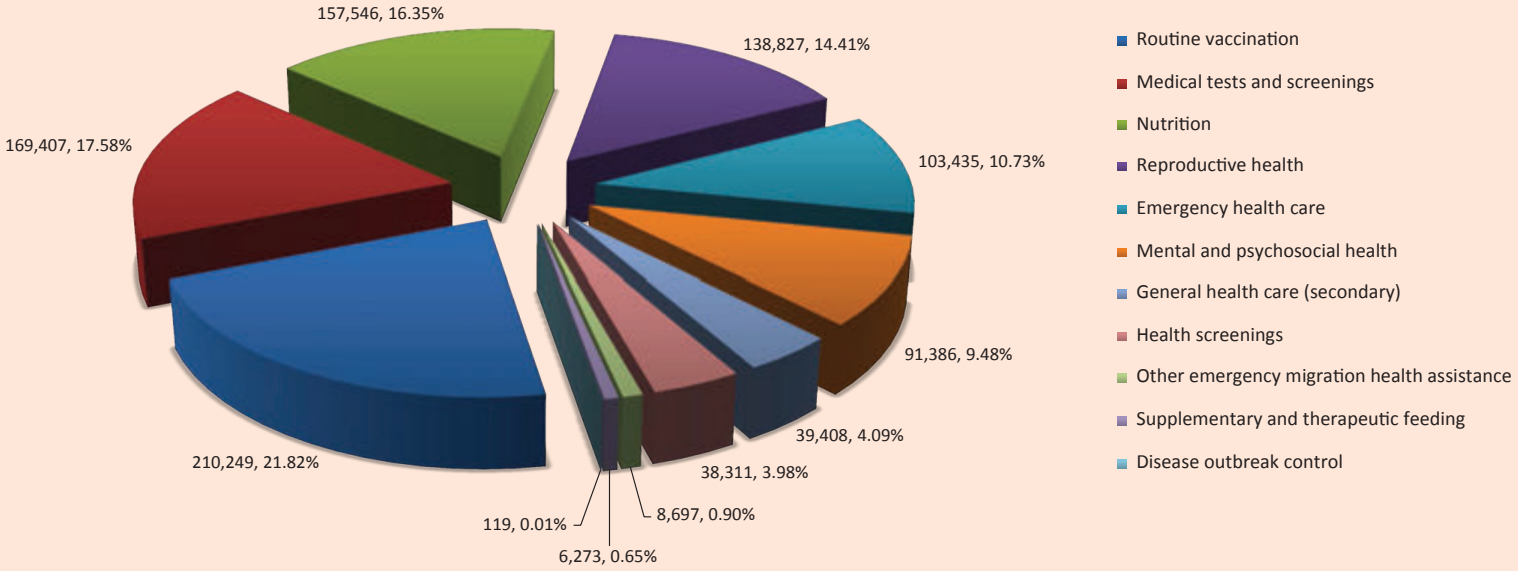

Total: 1,514,891

* Some beneficiaries received more than one kind of service

Breakdown of health-care beneficiaries, by nationality (excludes health screenings)

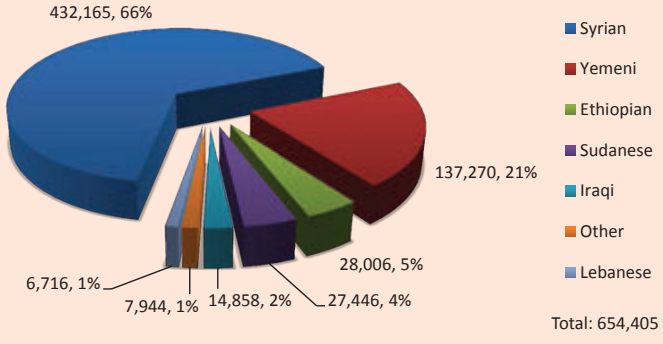

Total: 654,405

* Other nationalities include Bangladeshi, Burkinabe, Cameroonian, Central African, Chinese, Congolese, Egyptian, Eritrean, Guinean, Ivorian, Malian, Moroccan, Somali, South African, South Sudanese, Ugandan and unknown

Breakdown of health-care beneficiaries, by country of implementation (excludes health screenings)

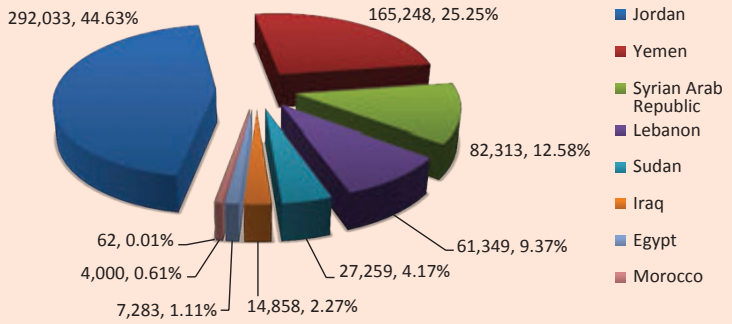

Total: 654,405

Breakdown of health-care beneficiaries, by nationality (includes health screenings)

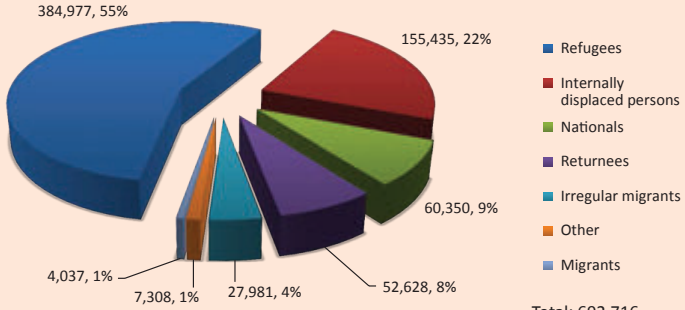

Total: 692,716

* Other types include asylum-seekers, detainees, stranded migrants, students, very vulnerable migrants and victims of trafficking

Estimated breakdown of health-care beneficiaries, by gender

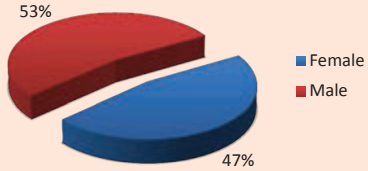

Estimated breakdown of health-care beneficiaries, by age

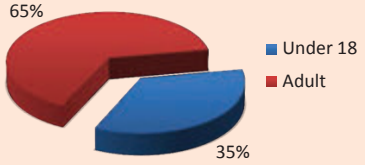

Total beneficiaries of livelihood and placement support and financial support for microenterprises and small businesses in 2014: 26,652

Breakdown of livelihood and placement support for beneficiaries, by country of implementation

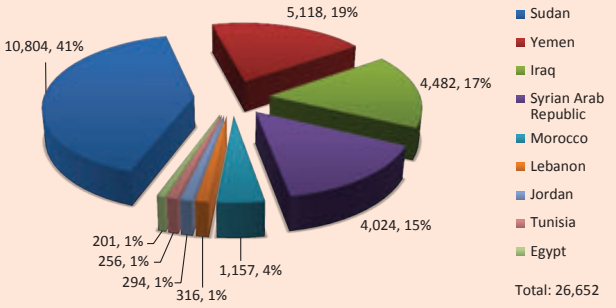

Breakdown of livelihood and placement beneficiaries, by nationality

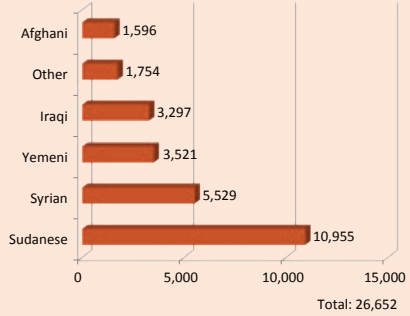

Estimated breakdown of livelihood and placement support for beneficiares, by gender

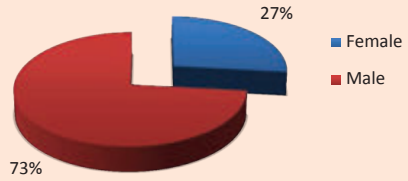

Breakdown of livelihood and placement support for beneficiaries, by type of beneficiary

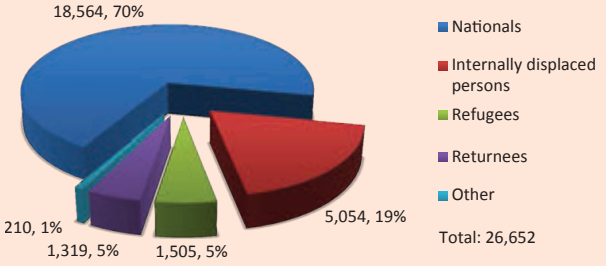

* Other statuses include very vulnerable migrants, unaccompanied minors and irregular migrants

Breakdown of livelihood and placement support for beneficiaries, by type of support received

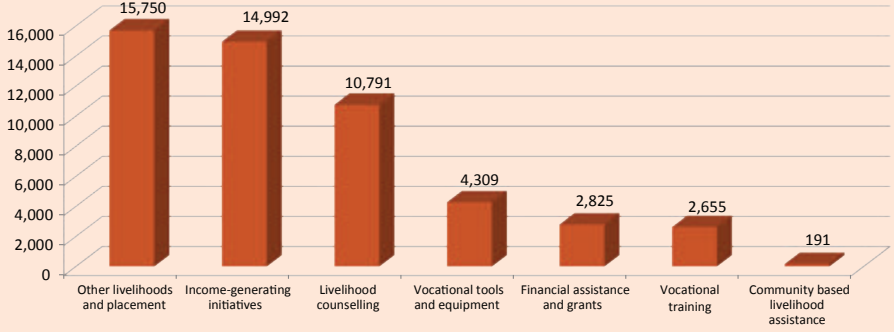

*Some beneficiaries recieved more than one kind of assistance

Total beneficiaries of accommodation and shelter activities in 2014: 75,723

Estimated breakdown of accommodation and shelter beneficiaries, by age

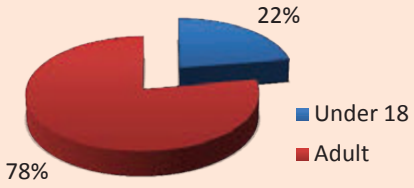

Estimated breakdown of accommodation and shelter beneficiaries, by gender

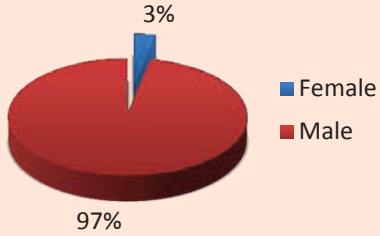

Breakdown of accommodation and shelter beneficiaries, by type of activity

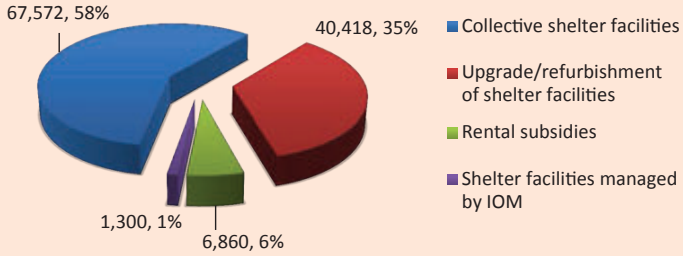

*Some beneficiaries received more than one type of service

Breakdown of accommodation and shelter beneficiaries, by nationality

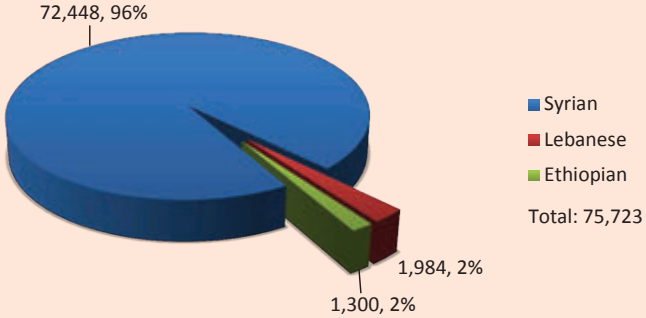

Breakdown of accommodation beneficiaries, by type of beneficiary

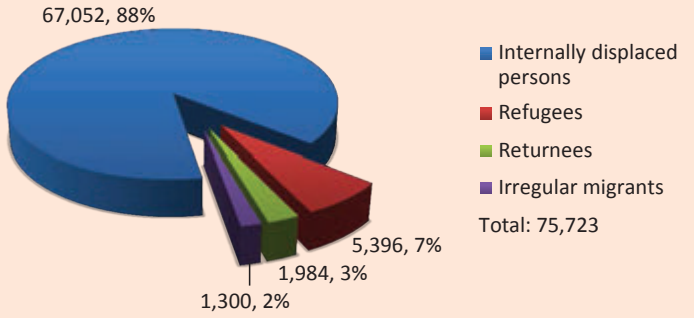

Displacement tracking and monitoring activities in the Middle East and North Africa region as of the end of 2014: 4,488,619

Cumulative total internally displaced persons tracked and monitored in Sudan as of the end of 2014: 1,879,814

Estimated breakdown of cumulative total internally displaced persons tracked and monitored in Sudan, by age

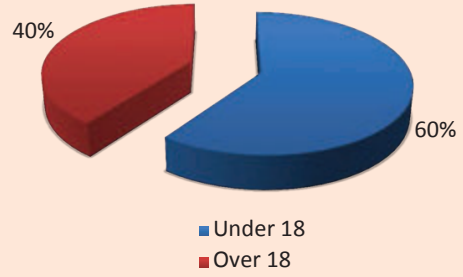

Estimated breakdown of cumulative total internally displaced persons tracked and monitored in Sudan, by gender

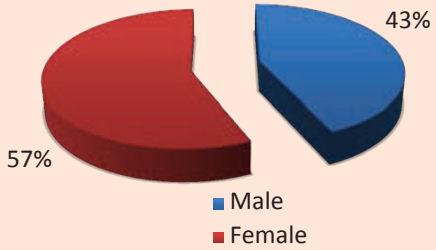

Cumulative total returnees tracked and monitored in Sudan as of the end of 2014: 485,465

Estimated breakdown of cumulative total returnees tracked and monitored in Sudan, by age

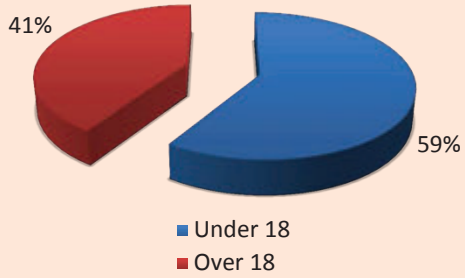

Estimated breakdown of cumulative total returnees tracked and monitored in Sudan, by gender

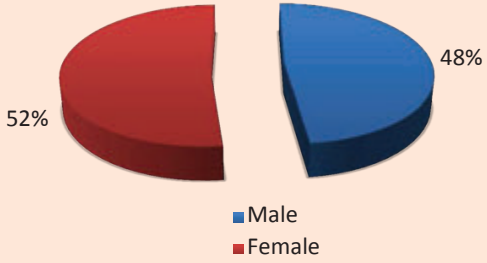

Cumulative total IDPs tracked and monitored in Iraq as of the end of 2014: 2,123,340

Estimated breakdown of cumulative total internally displaced persons tracked and monitored in Iraq, by age

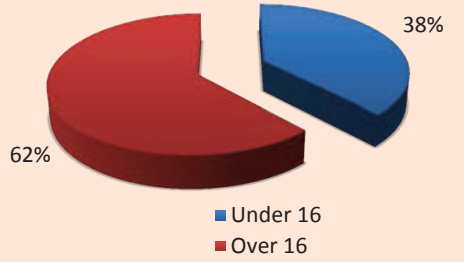

Estimated breakdown of cumulative total internally displaced persons tracked and monitored in Iraq, by gender

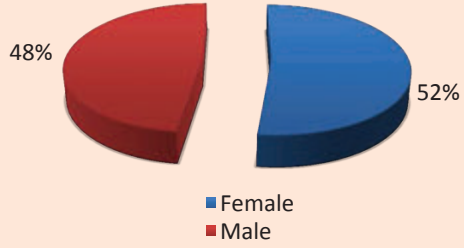

Total beneficiaries of water, sanitation and hygiene (WASH) assistance in 2014: 1,050,252

Breakdown of WASH assistance beneficiaries, by nationality and beneficiary type

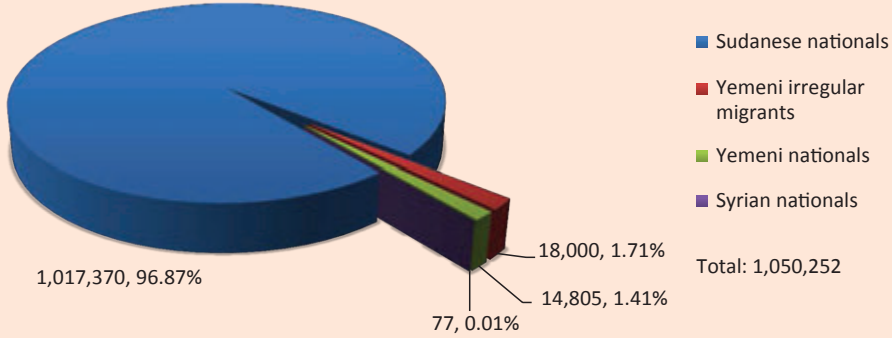

Estimated breakdown of WASH beneficiaries, by gender

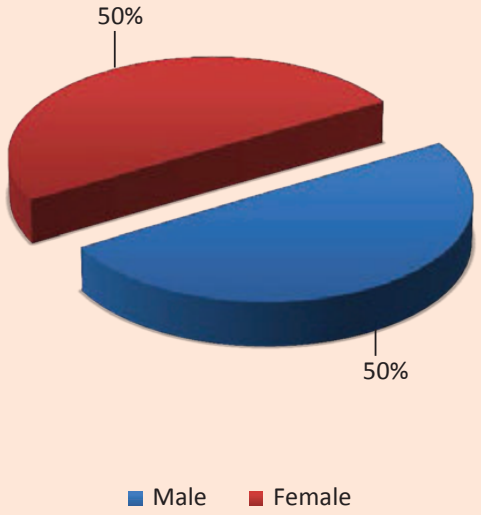

Estimated breakdown of WASH beneficiaries, by type of assistance

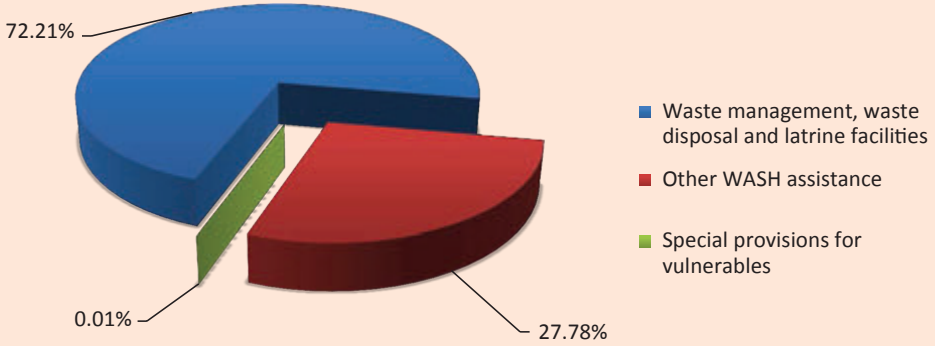

*Some beneficiaries recieved more than one type of assistance

IOM capacity-building, technical support, conference, media and awareness-raising activities in 2014

Total estimated beneficiaries of awareness-raising activities in the Middle East and North Africa in 2014: 401,165

Breakdown of estimated beneficiaries of awareness-raising activities, by country of implementation

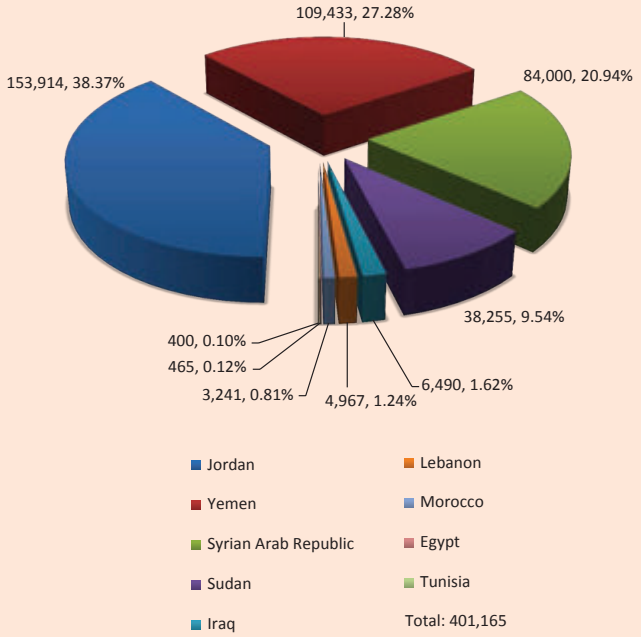

Estimated beneficiaries of awareness-raising activities, by topic of awareness-raising campaign

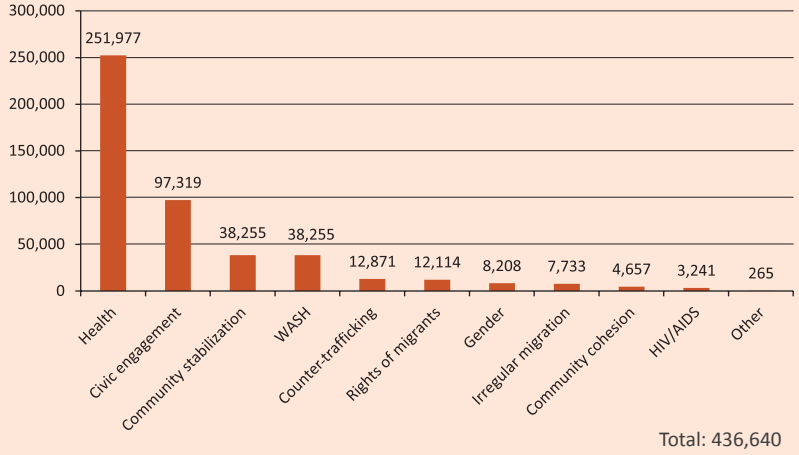

*Some awareness-raising campaigns covered more than one topic

Total workshop participants in the Middle East and North Africa in 2014: 2,408

Breakdown of workshop participants, by country of workshop implementation

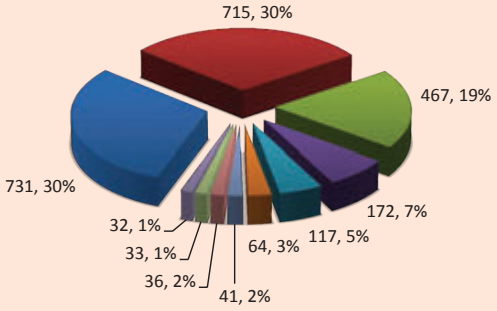

Total: 2,408

* Other countries include Ethiopia, Italy and Moldova

Estimated breakdown of workshop participants, by gender

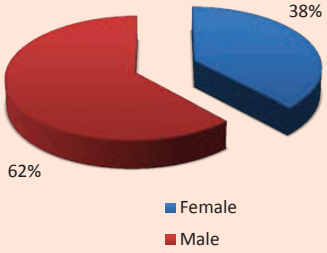

Breakdown of workshop participants, by type of participant

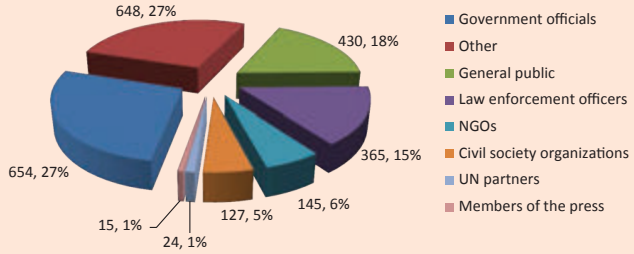

Total: 2,408

Distribution of workshop participants, by topic of workshop

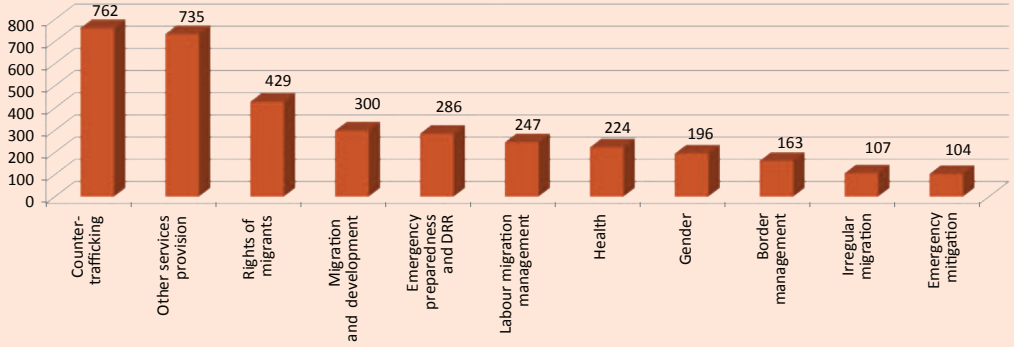

Total: 3,553

* Some workshops covered more than one topic

Total training participants in the Middle East and North Africa in 2014: 5,886

Breakdown of training participants, by type of participants

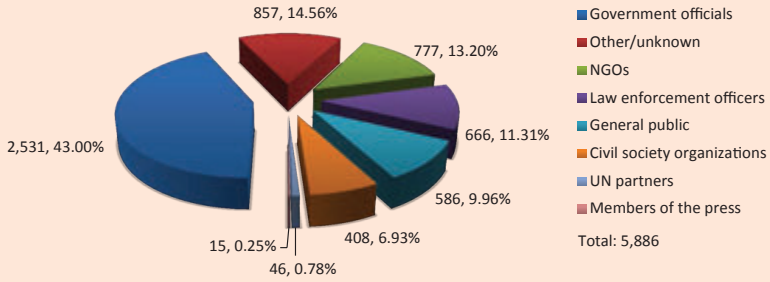

Breakdown of training participants, by country of implementation

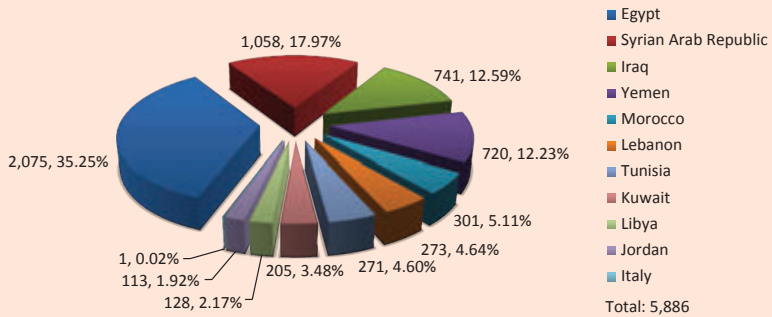

Estimated breakdown of training participants, by gender

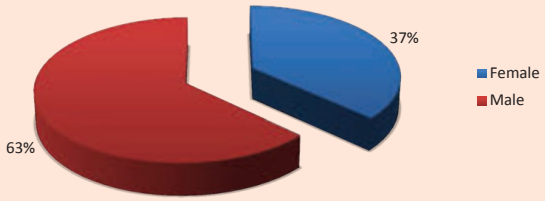

Distribution of training participants, by topic of training

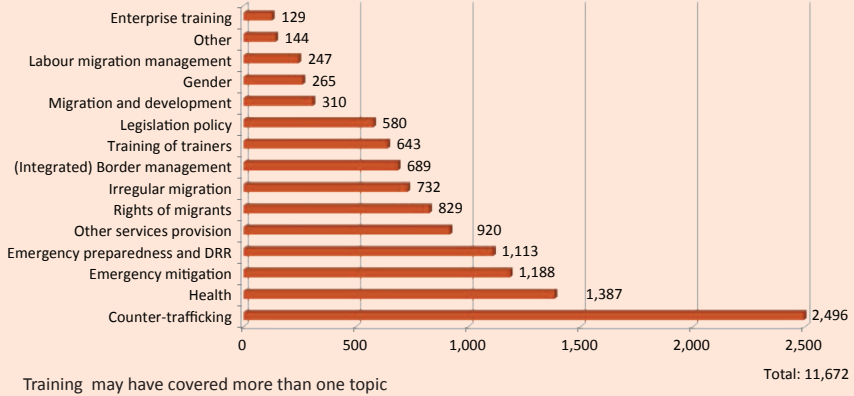

* Training may have covered more than one topic

** The "other" category includes community cohesion and combatting xenophobia, alternatives to irregular migration and language training

Total study tour participants from the Middle East and North Africa in 2014: 31

Breakdown of study tour participants, by gender

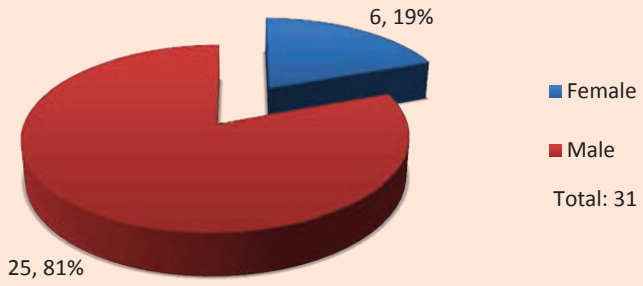

Breakdown of study tour participants, by location of study tour

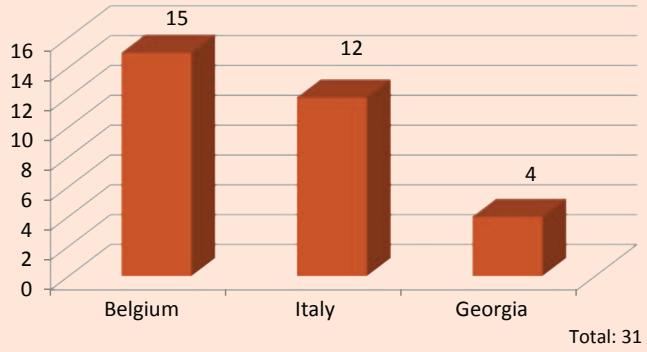

Distribution of study tour participants, by topic

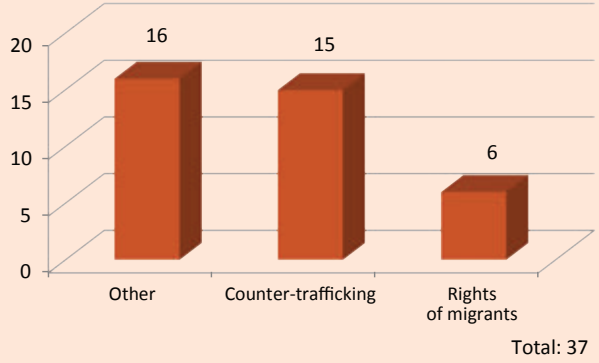

*Some study tours covered more than one topic

Breakdown of study tour participants, by type of participant

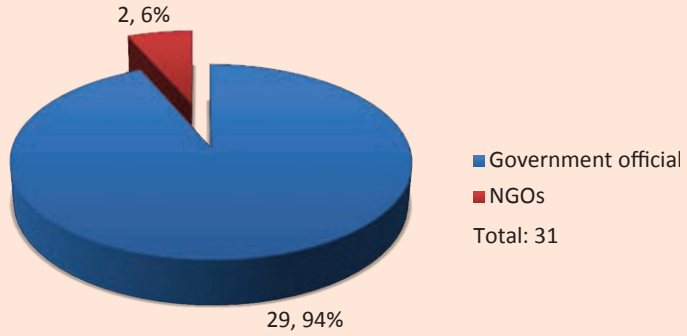

Total conference and media activities participants from the Middle East and North Africa in 2014: 1,900

Distribution of participants in conferences and media events, by topic

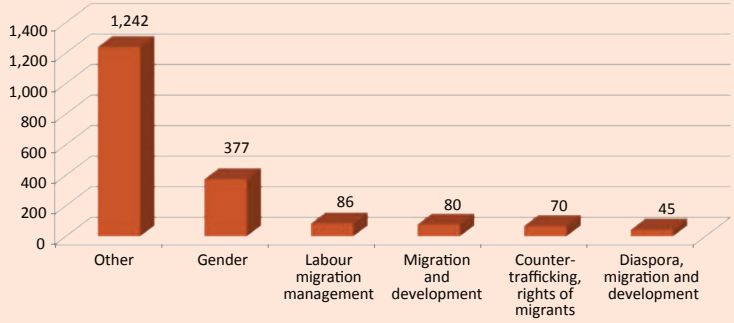

Total: 1,900

Estimated breakdown of conference and media event participants, by gender

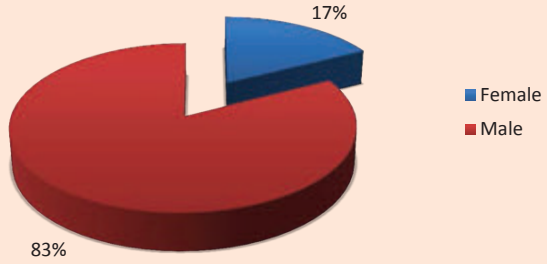

Breakdown of participants in media event, by type of participant

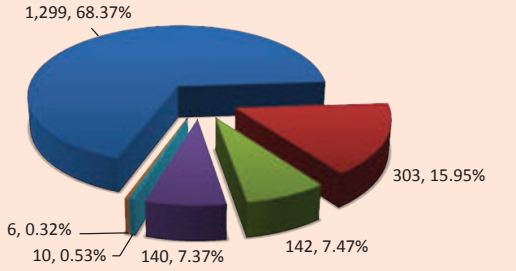

- General public
- Civil society organizations and NGOs
- Other/unknown
- Government officials
- Members of the press
- UN partners

Total: 1,900

Breakdown of participants in conferences and media activities, by type and place of activity

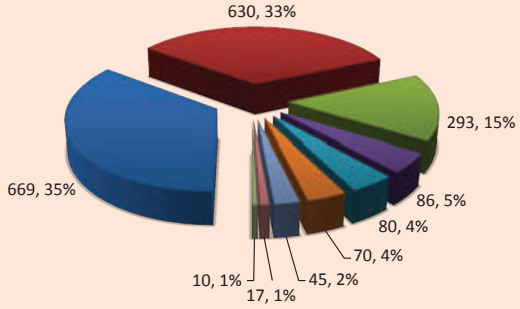

- Media event, Iraq
- Other event, Iraq
- Conference, Iraq
- Conference, Egypt
- Project launch, Morocco
- Other event, Lebanon
- Publication launch, Morocco
- Conference, Libya
- Other event, Libya

Total: 1,900

Breakdown of 2014 expenditures, by country and project sector

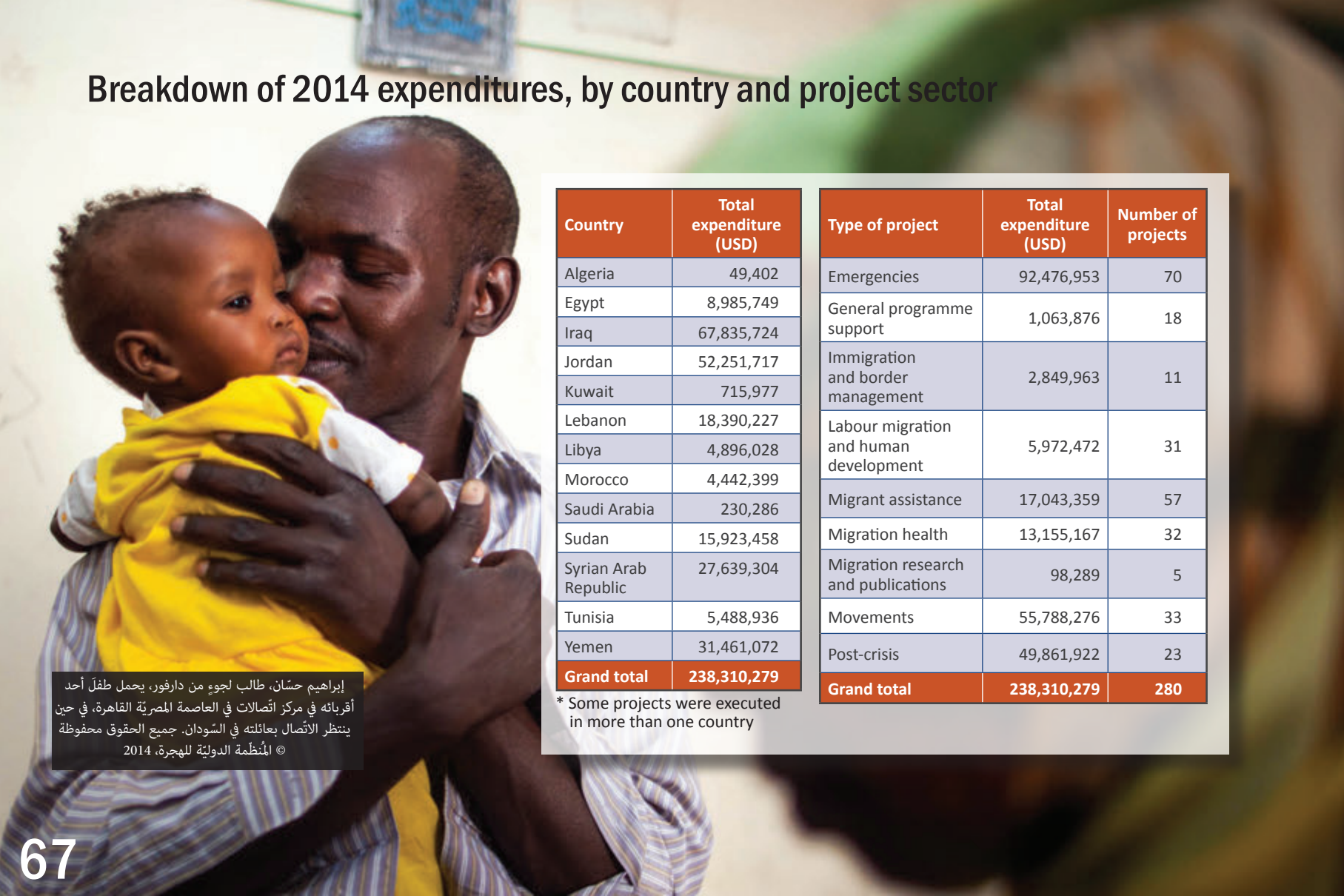

إبراهيم حسّان، طالب لجوءٍ من دارفور، يحمل طفلَ أحد أقربائه في مركز اتّصالات في العاصمة المصريّة القاهرة، في حين ينتظر الاتّصال بعائلته في السّودان. جميع الحقوق محفوظة © المُنظّمة الدوليّة للهجرة، 2014

Country	Total expenditure (USD)
Algeria	49,402
Egypt	8,985,749
Iraq	67,835,724
Jordan	52,251,717
Kuwait	715,977
Lebanon	18,390,227
Libya	4,896,028
Morocco	4,442,399
Saudi Arabia	230,286
Sudan	15,923,458
Syrian Arab Republic	27,639,304
Tunisia	5,488,936
Yemen	31,461,072
Grand total	**238,310,279**

* Some projects were executed in more than one country

Type of project	Total expenditure (USD)	Number of projects
Emergencies	92,476,953	70
General programme support	1,063,876	18
Immigration and border management	2,849,963	11
Labour migration and human development	5,972,472	31
Migrant assistance	17,043,359	57
Migration health	13,155,167	32
Migration research and publications	98,289	5
Movements	55,788,276	33
Post-crisis	49,861,922	23
Grand total	**238,310,279**	**280**

Financial data for IOM activities in the Middle East and North Africa region in 2014

Breakdown of total expenditures, by country

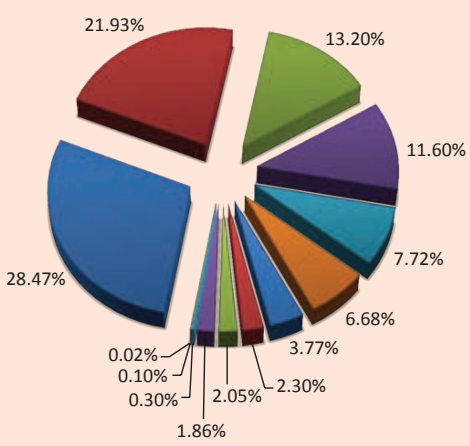

Breakdown of total projects, by sector of activity

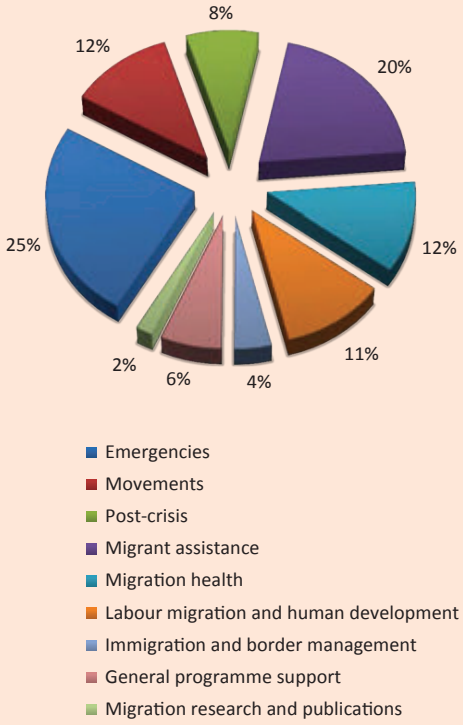

Breakdown of total expenditures, by sector of activity

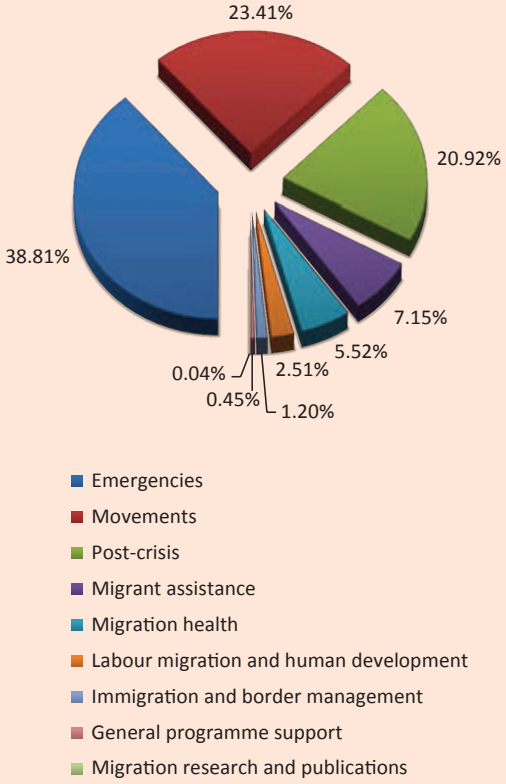

مع جزيل الشّكر لشركائنا:

إنّ الجهات التّالية هي بضعٌ من العديدِ من الجهات المانحة والشّركاء للمُنظّمة الدوليّة للهجرة في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونعربُ عن جلِّ امتناننا لكلّ دعمهم وتعاونهم.

حكومة الجزائر – حكومة أستراليا – حكومة النّمسا – حكومة مملكة البحرين – حكومة بنغلادش – حكومة بلجيكا – حكومة البرازيل حكومة كندا – حكومة تشاد – حكومة تشيلي – حكومة جمهوريّة التشيك – حكومة الدّانمارك – حكومة جمهورية مصر العربية حكومة فنلندا – حكومة فرنسا – حكومة ألمانيا – الحكومة اليونانيّة – الحكومة الايرلندية – الحكومة الإيطاليّة – حكومة العراق – حكومة اليابان – حكومة الأردن – حكومة الكويت – حكومة لبنان – حكومة ليبيا – الحكومة المغربيّة – حكومة هولندا – الحكومة النيوزيلانديّة الحكومة النّرويجيّة – حكومة بولندا – حكومة قطر – حكومات إعادة التّوطين وتلك التي تُموّل برامج المُساعدة على العودة الطّوعيّة وإعادة الإدماج – حكومة المملكة العربيّة السّعوديّة – حكومة سلوفاكيا – حكومة إسبانيا – حكومة كوريا الجّنوبيّة حكومة جنوب السّودان – حكومة السّودان – الحكومة السّويديّة – حكومة الجمهوريّة العربيّة السّوريّة – الحكومة السويسريّة – الحكومة التّونسيّة حكومة دولة الإمارات العربيّة المتّحدة – حكومة المملكة المتّحدة حكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة – حكومة الأوروغواي – الحكومة اليمنيّة – الاتّحاد الإفريقيّ – اتحاد المغرب العربي – الاتّحاد الأوروبيّ – جامعة الدّول العربيّة – البنك الإفريقيّ للتّنمية – منظّمة العمل العربيّة – منظّمة العمل الدوليّة – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان – الصّندوق العالميّ – برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ – الإدارة التنفيذية للجنة الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب – صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين – صندوق منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف – هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا صندوق الأمم المتحدة للسكان – صندوق الأمم المتحدة الاستئمانيّ للأمن البشري – البنك الدّوليّ – برنامج الأغذية العالميّ – منظّمة الصّحة العالميّة – المجلس الدّنماركيّ للّاجئين – مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال – تحالف الاحتجاز الدولي – الأمانة الإقليمية للهجرة المختلطة، في نيروبي – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هيئة إنقاذ الطفولة – مؤسسة «صلتك» مؤسّسة المشي الحرّ – وغيرها الكثير.

المنظمة الدولية للهجرة

المكتب الإقليميّ لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا
47ج شارع أبوالفدا الزمالك، القاهرة، مصر
هاتف رقم: 0020227365140 • فاكس رقم: 0020227365139 • البريد الإلكترونيّ: ROCairo@iom.int
الموقع على الإنرنت: www.iom.int